# تَفْسِيرُ

# سُورَةِ الفَاتِحَة

تَأْلِيفُ الشَّيْخِ الإِمَامِ

## أَبِي عبد الله مُحمد بْنِ يُوسُفَ السَّنُوسِيّ

( ٨٩٥هـ)

بعناية

نزار حمّادي



# تَفْسِيرُ
# سُورَةِ الفَاتِحَة

**الكتاب**: تفسير سورة الفاتحة
تأليف: الإمام محمد بن يوسف السنوسي (ت٨٩٥هـ)
بعناية: نزار حمادي
الناشر: دارُ الإمام ابنِ عَرَفة



الطبعة الأولى
١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م

# تَفْسِيرُ سُورَةِ الفَاتِحَة

تَأْلِيفُ الشَّيْخِ الإِمَامِ

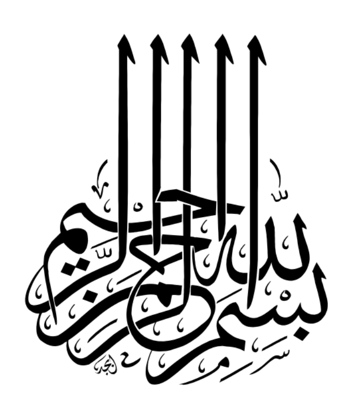
## أَبِي عبد الله مُحمد بْنِ يُوسُفَ السَّنُوسِيّ

(٨٩٥هـ)

بعناية

نزار حمادي




بسم الله الرحمن الرحيم

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قَدِ اخْتَلَفَ السَّلَفُ وَالخَلَفُ فِي التَّسْمِيَةِ فِي أَوَّلِ هَذِهِ السُّورَةِ الكَرِيمَةِ، فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا آيَةً مِنْهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا لِلاسْتِفْتَاحِ خَارِجَةً عَنْهَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

وَحِكْمَةُ اسْتِفْتَاحِ القُرْآنِ الكَرِيمِ بِهَا:

ـ تَعْلِيمُ المُؤْمِنِينَ مَا يَبْتَدِؤُونَ بِهِ كُلَّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ، وَفِيهِ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ بَدْأَ كُلِّ أَمْرٍ وَتَمَامَهُ لَيْسَ إِلَّا بِاللَّهِ، إِذْ هُوَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى المُنْفَرِدُ بِالإِيجَادِ، وَلَا خَالِقَ سِوَاهُ، فَوَجَبَ تَعَلُّقُ البَاطِنِ بِهِ جَلَّ وَعَلَا.

ـ وَالطَّلَبُ مِنَ اللِّسَانِ الَّذِي هُوَ تُرْجُمَانُ البَاطِنِ أَنْ يَبُوحَ بِالتَّعَلُّقِ بِذِكْرِهِ تَعَالَى، وَيَلُوذَ بِفَسِيحِ حَرَمِ رَحْمَتِهِ الوَاسِعَةِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَلِهَذَا اخْتُتِمَتْ البَسْمَلَةُ بِاسْمَي الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ تَقْوِيَةً لِبَاعِثِ التَّعَلُّقِ بِجَنَابِ كَرَمِهِ سُبْحَانَهُ فِي تَكْمِيلِ الغَرَضِ المَقْصُودِ.

وَفِي ذَلِكَ مَا يَشُدُّ عَضُدَ الإِخْلَاصِ وَحُسْنِ النِّيَّةِ المَطْلُوبَةِ فِي الأَعْمَالِ، لَا سِيَّمَا عِنْدَ ابْتِدَائِهَا، فَإِنَّهُ إِذَا اسْتَحْضَرَ العَبْدُ بِالبَسْمَلَةِ أَنَّ جَلَائِلَ النِّعَمِ وَدَقَائِقَهَا بِيَدِ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمْ يُعَامِلْ بِعَمَلِهِ سِوَاهُ جَلَّ وَعَلَا، وَلَمْ يَطْلُبِ الجَزَاءَ عَلَيْهِ إِلَّا مِنْهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

بَلْ إِذَا تَأَمَّلَ فَوْقَ ذَلِكَ عَرَفَ أَنَّ مِنْ رَحْمَتِهِ تَعَالَى تَوْفِيقَ عَبْدِهِ الضَّعِيفِ العَاجِزِ لِلشُّرُوعِ فِي ذَلِكَ العَمَلِ؛ إِذْ لَا خَالِقَ سِوَاهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فَيَسْتَحِيي العَبْدُ عِنْدَ ذَلِكَ أَنْ يَذْكُرَ نَفْسَهُ فِي ذَلِكَ العَمَلِ، فَضْلًا عَنْ

غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ المُمْكِنَاتِ، فَيَفْنَى بِذِكْرِ مِنَّةِ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي تَوْفِيقِهِ لِذَلِكَ العَمَلِ عَنْ طَلَبِ الجَزَاءِ عَلَيْهِ مِنَ المَوْلَى جَلَّ وَعَلَا، فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِ، إِذِ الفِعْلُ بِالحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ لِلرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فَكَيْفَ يَطْلُبُ العَبْدُ الجَزَاءَ عَلَى مَا لَمْ يَفْعَلْ إِلَّا بِطَرِيقِ المَجَازِ؟![1] ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْۚ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ الآيَةَ، ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾[الصافات: ٩٦]، ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[الأنفال: ١٧][2].

وَبِالجُمْلَةِ فَاسْتِحْقَاقُ العِوَضِ عَلَى العَمَلِ يُشْتَرَطُ فِيهِ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ:

[١] ـ أَنْ لَا يَكُونَ العَامِلُ مِلْكًا لِلْمَعْمُولِ لَهُ.

[٢] ـ وَأَنْ يُوصِلَ بِعَمَلِهِ نَفْعًا لِلْمَعْمُولِ لَهُ.

[٣] ـ وَأَنْ يَكُونَ العَمَلُ لَهُ حَقِيقَةً، لَا لِلْمَعْمُولِ لَهُ.

---

(١) كأن **الإمام السنوسي** يشير لقول ابن عطاء الله السكندري (ت٧٠٩هـ) في حِكَمِه: «**لَا تَطْلُبْ عِوَضًا عَنْ عَمَلٍ لَسْتَ لَهُ فَاعِلاً**» (رقم: ١٢٥). قال الإمام زَرُّوق (ت٨٩٩هـ): يَعْنِي لَسْتَ لَهُ فَاعِلًا عَلَى الحَقِيقَةِ؛ إِذْ لَوْ لَا تَوْفِيقُهُ تَعَالَى لَكَ مَا كُنْتَ عَامِلًا، وَلَوْ لَا قُدْرَتُهُ وَإِرَادَتُهُ مَا كُنْتَ مَوْجُودًا، وَلَوْ لَا نِعْمَتُهُ لَكُنْتَ مِنَ المُحْضَرِينَ. (مفتاح الفضائل والنعم، ص..)

(٢) **قال الإمام السَّنُوسيُّ**: أي: لَمْ تَقْتُلوهم حَقِيقَةً وإنْ كانَ يَصِحُّ أنْ يُسْنَدَ إلَيْكُمْ قَتْلُهُمْ مَجَازًا، ولَكِنَّ ٱللَّهَ قتَلَهُمْ حَقِيقَةً؛ إذْ لا خالِقَ لِجَمِيعِ الكائِناتِ جُمْلَةً وتَفْصِيلًا سِوَاهُ جَلَّ وَعَلَا. (المنهج السديد، ص١١٧)

وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ الشُّرُوطَ كُلَّهَا مُنْتَفِيَةٌ فِي أَعْمَالِ الخَلْقِ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾.

وَمَعْنَى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ الثَّنَاءُ[1] بِكُلِّ كَمَالٍ ـ قَدِيمًا كَانَ أَوْ حَادِثًا ـ إِنَّمَا هُوَ فِي الحَقِيقَةِ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

ـ **أَمَّا الكَمَالُ الإِلَهِيُّ القَدِيمُ**: فَلَا خَفَاءَ أَنَّهُ خَاصٌّ بِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى؛ لِوُجُوبِ الوَحْدَانِيَّةِ لَهُ تَعَالَى فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ، فَلَا يُثْنَى بِشَيْءٍ مِنْهُ عَلَى غَيْرِهِ؛ لِعَدَمِ المُشَارَكَةِ فِيهِ.

ـ **وَأَمَّا الكَمَالُ الحَادِثُ**: فَلَا خَفَاءَ أَنَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى هُوَ المُنْفَرِدُ بِإِبْدَاعِهِ وَالتَّفَضُّلِ بِالإِحْسَانِ بِهِ عَلَى مَنْ شَاءَ مِنْ عَبِيدِهِ؛ إِذْ لَا خَالِقَ سِوَاهُ جَلَّ وَعَلَا.

فَلَا حَمْدَ فِي الحَقِيقَةِ إِلَّا لَهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

وَمِنْ إِحْسَانِهِ تَعَالَى لِعَبِيدِهِ مَا تَفَضَّلَ بِهِ عَلَيْهِمْ مِنْ إِنْزَالِ كِتَابِهِ العَزِيزِ إِلَيْهِمْ، وَجَعْلِ فَاتِحَتِهِ هَذِهِ السُّورَةَ الكَرِيمَةَ المُحْتَوِيَةَ عَلَى

---

(١) قال **الإمام السَّنوسي**: الحمدُ الذي هو صفةٌ له جلَّ وعزَّ وقائمٌ بذاته العليَّةِ هو عبارةٌ عن خَبَرِه تعالى وثنائه على نفْسِهِ وصِفاته وأفْعالِه بثناءٍ قديمٍ لا أوَّل له ولَا آخِرَ؛ إذ لا ينقطعُ كلامُهُ جَلَّ وَعَلَا ولا ينفصمُ دوامُهُ. (شرح العقيدة الوسطى، ص١٣٥)

أُمَّهَاتِ عُلُومِهِ، وَالمُشِيرَةِ إِلَى أُصُولِ مَقَاصِدِهِ[1]، شِبْهُ بَرَاعَةِ الاسْتِهْلَالِ تَعْجِيلًا لَهُمْ بِإِحْضَارِ جَمِيعِ فَوَائِدِهِ، وَرَمْزًا بِهَا لَدَيْهِمْ عَلَى طَرِيقِ الإِجْمالِ، وَتَعْلِيمِهِ تَعَالَى إِيَّاهُمْ مِنْ حَمْدِهِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ مَا يَبْدَؤُون بِهِ كُلَّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ.

وَأَيْضًا **مَنَالُ العَبْدِ مِنَ القُرْآنِ مَوْقُوفٌ عَلَى كَسْبِهِ**، فَأُعِينَ بِوَضْعِ الحَمْدِ أَوَّلَهُ لِيَكُونَ أَرْجَى لِمَطْلُوبِهِ وَأَيْسَرَ لِمَرْغُوبِهِ، ثُمَّ لَمْ يَكِلْ سُبْحَانَهُ الابْتِدَاءَ بِالحَمْدِ إِلَى كَسْبِ العَبِيدِ لِعِزَّةِ القُرْآنِ الَّذِي هُوَ كَلَامُ رَبِّ العَالَمِينَ، فَعَظَّمَ قَدْرَهُ أَنْ يُفْتَتَحَ بِكَلَامٍ لِلْبَشَرِ، فَتَوَلَّى سُبْحَانَهُ ذَلِكَ، وَمَهَّدَ لِلْعَبِيدِ مَا يَفْتَتِحُونَ بِهِ كَلَامَهُ عِنْدَ قِرَاءَتِهِمْ إِيَّاهُ، وَرُبَّمَا ذَهِلُوا عَنْ حَمْدِهِ عِنْدَ افْتِتَاحِهِ، فَجَعَلَ الحَمْدَ مِنْهُ لِيَتَحَقَّقَ افْتِتَاحُهُ بِمَا قَصَدُوهُ أَوَّلًا.

وَأَيْضًا فَلَيْسَ فِي قُوَّةِ البَشَرِ وَضْعُ حَمْدٍ عَلَى مِثَالِ السُّورَةِ المَوْضُوعَةِ فِي أَوَّلِ القُرْآنِ وَهِيَ فَاتِحَةُ الكِتَابِ، فَلَمَّا عَلِمَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَجْزَ الخَلِيقَةِ عَنْ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِهِ وَضَعَ حَمْدًا يُفْتَتَحُ بِهِ لِيَكُونَ مُنَاسِبًا، وَلَا يُنَاسِبُهُ إِلَّا مَا هُوَ مِنْهُ.

---

(١) أخذَ العلماء ذلك أيضا من تسمية الفاتحة بأمِّ القرآن لأن أمَّ الشيءِ أصلهُ، والمقصودُ من القرآن تقريرُ أمور أربعةٍ: الألوهية، والمعاد، والنبوات، وإثبات القضاء والقدر لله تعالى، فقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢﴾ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣﴾﴾ يدلُّ على الألُوهية، وقوله: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٤﴾﴾ يدلُّ على المعاد، وقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾﴾ يدلُّ على نفي الجبر والقدر وعلى إثباتِ أن الكلَّ بقضاء الله وقدره، وعلى النبوات.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝١﴾.

أَصْلُ التَّرْبِيَةِ نَقْلُ الشَّيْءِ مِنْ رُتْبَةٍ إِلَى رُتْبَةٍ حَتَّى يَصِلَ إِلَى الكَمَالِ الَّذِي يُرِيدُهُ المُرَبِّي فِيهِ، وَيُطْلَقُ فِي اللُّغَةِ بِمَعْنَى المَعْبُودِ، وَالسَّيِّدِ، وَالمَالِكِ، وَالقَائِمِ بِالأُمُورِ المُصْلِحِ لَهَا، وَالمَالِكِ.

وَالعَالَمُونَ: جَمْعُ سَلَامَةٍ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، مُفْرَدُهُ عَالَمٌ، وَهُوَ كُلُّ مَوْجُودٍ سِوَى اللَّهِ تَعَالَى، جُمِعَ إِشَارَةً إِلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ وَأَشْكَالِهِ وَهَيْئَاتِهِ وَأَلْوَانِهِ وَسَائِرِ صِفَاتِهِ وَكَثْرَةِ أَفْرَادِهِ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ الثَّنَاءَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِهَذَا الوَصْفِ العَامِّ يُحَقِّقُ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ جُمْلَةُ الحَمْدِ قَبْلَهُ مِنْ أَنَّ كُلَّ كَمَالٍ وَتَكْمِيلٍ إِنَّمَا هُوَ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ لِاسْتِلْزَامِ هَذَا الوَصْفِ انْفِرَادَهُ تَعَالَى بِجَمِيعِ صِفَاتِ الأُلُوهِيَّةِ، وَانْفِرَادَهُ جَلَّ وَعَلَا بِاخْتِرَاعِ جَمِيعِ الحَوَادِثِ الَّتِي مِنْ جُمْلَتِهَا كُلُّ نِعْمَةٍ وَكُلُّ كَمَالٍ حَادِثٍ.

**فَإِنْ قُلْت**: إِنَّمَا يَتِمُّ الاسْتِدْلَالُ بِهَذَا الوَصْفِ عَلَى مَا ذَكَرْتَ إِذَا عُرِفَ بِالبُرْهَانِ القَاطِعِ حُدُوثُ جَمِيعِ العَوَالِمِ، وَوُجُوبُ اسْتِنَادِهَا إِلَى المَوْلَى تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ حَتَّى يَلْزَمَ أَنْ يَكُونَ رَبًّا لِجَمِيعِهَا، وَلَا دَلَالَةَ لِهَذَا الوَصْفِ عَلَى ذَلِكَ، فَلَا يَكُونُ وَحْدَهُ بُرْهَانًا تَامًّا عَلَى مَا قَبْلَهُ.

**قُلْتُ**: بَلْ هُوَ بُرْهَانٌ تَامٌّ فِي غَايَةِ التَّمَامِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أُدْمِجَ فِي هَذَا الوَصْفِ بُرْهَانُ حُدُوثِ جَمِيعِ العَوَالِمِ، وَذَلِكَ مَأْخُوذٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ لَفْظَيِ المُضَافِ وَالمُضَافِ إِلَيْهِ:

ـ **أَمَّا لَفْظُ المُضَافِ**: فَلِإِشْعَارِهِ بِالتَّرْبِيَةِ المَلْزُومَةِ لِتَغَيُّرِ العَوَالِمِ المُرَبَّاةِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ[1]؛ إِذِ التَّغَيُّرُ ـ بِالقَبُولِ أَوْ بِالحُصُولِ ـ يَسْتَلْزِمُ مُلَازَمَةَ المُتَغَيِّرِ لِأَحْوَالٍ حَادِثَةٍ، وَمُلَازِمُ الحَادِثِ فَهُوَ حَادِثٌ، فَالعَوَالِمُ إِذًا لِمُلَازَمَتِهَا التَّغَيُّرَاتِ بِالحُصُولِ أَوِ القَبُولِ كُلُّهَا حَادِثَةٌ، وَإِذَا كَانَتْ حَادِثَةً وَجَبَ اسْتِنَادُ جَمِيعِهَا لِلْفَاعِلِ المُخْتَارِ؛ لِاسْتِحَالَةِ انْدِفَاعِ عَدَمِهَا الأَصْلِيِّ وَاتِّصَافِهَا بِالوُجُودِ العَرَضِيِّ الجَائِزِ بِلَا فَاعِلٍ.

فَقَدْ بَانَ بِهَذَا أَخْذُ بُرْهَانِ حُدُوثِ العَوَالِمِ كُلِّهَا وَوُجُوبِ اسْتِنَادِهَا إِلَى المَوْلَى تَبَارَكَ وَتَعَالَى مِنْ لَفْظِ ﴿رَبِّ﴾ المُضَافِ.

---

(١) الاستدلال بتغيُّرِ أجْرامِ العَالَمِ علَى حُدوثِهَا طريقةٌ أشار إليها القرآن العظيمُ في آيات عديدة، وقد قال الإمام شمس الدين القرطبي (ت٦٧١هـ) في تفسير قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥]: أولَمْ ينْظُروا في ذلك نَظَرَ تفكُّرٍ وتدَبُّرٍ حتى يسْتَدِلُّوا بكَوْنِها مَحَلًّا للحوادِث والتَّغْيِيراتِ على أنها مُحْدَثاتٌ، وأنَّ المحدَث لا يَسْتَغْنِي عن صانعٍ يصْنَعُه، وأنَّ ذلك الصانعَ حكيمٌ عالِمٌ قديرٌ مُريدٌ سميعٌ بصِيرٌ متكَلِّمٌ؟!. (الجامع لأحكام القرآن، ج٢/ص٥٠٥)

قال البدْرُ الزركشي (ت٧٩٤هـ): برهن الأئِمَّةُ على حدُوثِ العالَم بالبراهين القاطعة، **ومنها أنَّهُ تتغَيَّرُ عليه الصفاتُ ويخْرُج مِن حالٍ إلى حال، وهو آية الحُدُوث**، واقتفوا في ذلك بطريق الخليل صَلواتُ اللَّهِ علَيْه، فإنَّ اللَّهَ تعالى سَمَّاها حُجَّةً، وأثْنَى عليْهَا، فاسْتَدلَّ بأفُول الكواكِب وشرُوقِها وزوَالِها بعْدَ اعْتِدالِها على حُدوثِها، واستدَلَّ بحدُوثِ الآفِلِ على وُجودِ المُحْدِث، والحُكْمُ على السموات والأرض حُكْمُ النَّيراتِ الثَّلاثة ـ وهو الحدوثُ ـ طَرْداً للَّدليل في كُلِّ ما هو مدْلُولُه؛ لتساويهَا في عِلَّةِ الحُدوثِ وهي الجِسْمانيَّة، فإذَا وجَبَ القضاءُ بحُدوثِ جِسْم وجَبَ القضاءُ بحدوث كُلِّ جسْم، وهذا هو المقصود مِن طَرْدِ الدليل. (تشنيف المسامع بشرح جمع الجوامع، ج٢/ص٢٤٠)

ـ **وَأَمَّا لَفْظُ المُضَافِ إِلَيْهِ:** فَلِإِشْعَارِ جَمْعِ العَوَالِمِ فِيهِ بِاتِّصَافِهِ بِضُروبٍ مِنَ الجَائِزَاتِ لَا حَصْرَ لَهَا، كَاخْتِلَافِ أَجْنَاسِهَا وَأَنْوَاعِهَا وَأَصْنَافِهَا وَأَشْخَاصِهَا، وَأَشْكَالِهَا وَأَلْوَانِهَا وَمَقَادِيرِهَا وَأَلْسِنَةِ ذَوِي الأَلْسِنَةِ مِنْهَا، وَاخْتِلَافِ أَمْكِنَتِهَا وَأَزْمِنَتِهَا وَسَائِرِ صِفَاتِهَا.

وَهَذَا ـ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ ـ حِكْمَةُ جَمْعِ العَالَمِ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ المُحَافَظَةِ عَلَى الفَوَاصِلِ، وَلِهَذَا جُمِعَ جَمْعَ سَلَامَةٍ.

وَأَيْضًا فَجَمْعُ السَّلَامَةِ مِنْ جُمُوعِ القِلَّةِ، فَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ العَوَالِمَ وَإِنْ كَثُرَتْ كَثْرَةً لَا حَصْرَ لَهَا فَهِيَ بِالإِضَافَةِ إِلَى قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَمُحِيطِ عِلْمِهِ فِي حَيِّزِ القَلِيلِ الَّذِي لَا بَالَ لَهُ.

وَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا لَمْ يَخْفَ عَلَيْكَ أَنَّ هَذَا الجَمْعَ يَقْتَضِي مُلَازَمَةَ كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ العَوَالِمِ لِضُرُوبٍ مِنْ أَنْوَاعِ الجَائِزَاتِ لَازِمَةِ الحُدُوثِ؛ **لِاسْتِحَالَةِ القِدَمِ عَلَى كُلِّ جَائِزٍ مُسَاوٍ لِمُقَابِلِهِ فِي الجَوَازِ**، وَمَا لَازَمَ الحَادِثَ فَهُوَ حَادِثٌ قَطْعًا، مُفْتَقِرٌ إِلَى الفَاعِلِ؛ لِاسْتِحَالَةِ وُقُوعِ الحَادِثِ وَتَرَجُّحِهِ بِالوُجُودِ عَلَى مُقَابِلِهِ المُسَاوِي لَهُ بِلَا فَاعِلٍ مُخْتَرِعٍ لِوُجُودِهِ، وَذَلِكَ الفَاعِلُ هُوَ الرَّبُّ المُسَمَّى بِالاسْمِ الأَعْظَمِ، الَّذِي وَجَبَ لَهُ الحَمْدُ تبارك وتعالى[1].

---

(١) قال الشيخ نجم الدين الطوفي الحنبلي (ت٧١٦هـ): وإضافةُ ﴿رَبِّ﴾ لـ﴿الْعَالَمِينَ﴾ إِشَارَةٌ إلى أمُور، منها أنهَا إشارة إلى أَنَّهُ تَعالى خالِقُ العالَمِ وصانِعُه القديمُ، وهذا هو المقصود من هذه الآية، وهي مسألة وُجود الصَّانع، وهي من مسائل أُصُولِ الدين، والاستدلال فيها بوجود الأثر على المؤثِّر. (الإشارات الإلٓهية إلى المباحث الأصلية، ص٣٢)

وَبهَذَا تَعْرِفُ عَظِيمَ شَرَفِ هَذِهِ السُّورَةِ الجَلِيلَةِ، وَعَظِيمَ فَضْلِ المَوْلَى الكَرِيمِ الَّذِي مَنَّ بِإِنْزَالِهَا إِلَيْنَا وَتَعْلِيمِهَا لَنَا، فَإِنَّهَا قَدْ أَطْلَعَتْ شُمُوسَ المَعْرِفَةِ بِالرَّبِّ ﷻ عَلَى آفَاقِ القُلُوبِ مِنْ مَطْلَعِ صَدْرِهَا عَلَى وَجْهٍ لَطِيفٍ وَجِيزٍ، مَجْلُوٍّ لِلْبَصَائِرِ وَالعِيَانِ عَلَى مِنَصَّةِ وَاضِحِ البُرْهَانِ، وَهَذَا مِمَّا يُوجِبُ لِلْمُؤْمِنِ زِيَادَةَ الحُبِّ لِلْمَوْلَى العَظِيمِ، وَلِنَبِيِّهِ وَمُصْطَفَاهُ سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ ﷺ الَّذِي أَظْهَرَ المَوْلَى سُبْحَانَهُ عَلَى يَدِهِ هَذَا الفَضْلَ العَمِيمَ.

## قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾

لَمَّا بَيَّنَ سُبْحَانَهُ بِالوَصْفِ الَّذِي قَبْلَهُ وُجُوبَ اسْتِنَادِ جَمِيعِ العَوَالِمِ إِلَيْهِ ﷻ، وَأَنَّهُ المُنْفَرِدُ بِإِيجَادِ جَمِيعِ ذَوَاتِهَا وَصِفَاتِهَا، المُدَبِّرُ وَحْدَهُ لِجَمِيعِ شُؤُونِهَا، بَيَّنَ ﷻ بِهَذَيْنِ الوَصْفَيْنِ الكَرِيمَيْنِ وَجْهَ مُعَامَلَتِهِ سُبْحَانَهُ لِتِلْكَ العَوَالِمِ، فَبَيَّنَ جَلَّ وَعَلَا أَنَّهُ عَامَلَهَا بِأَنْ أَنْعَمَ عَلَيْهَا بِجَلَائِلِ النِّعَمِ وَدَقَائِقِهَا(١)، دِينِيَّةً وَدُنْيَوِيَّةً، عَاجِلَةً وَآجِلَةً.

وَمَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ كَلِمَةُ العَذَابِ مِنَ الجِنِّ وَالإِنْسِ فَلَا نِسْبَةَ لَهُ؛ لِكَثْرَةِ مَنْ دُفِعَ عَنْهُ ذَلِكَ مِنْ مَلَائِكَةِ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ، وَحَمَلَةِ العَرْشِ، وَالمَلَائِكَةِ الأَرْضِيَّةِ، وَالحُورِ وَالوِلْدَانِ، وَالخَلْقِ الَّذِينَ يُنْشِؤُهُمْ سُبْحَانَهُ بِفَضْلِهِ لِلْجَنَّةِ، وَالحَيَوَانَاتِ البَهِيمِيَّةِ، وَأَجْزَاءِ الأَرْضِ وَالسَّمَوَاتِ، وَالعَرْشِ وَاللَّوْحِ وَالكُرْسِيِّ، وَأَجْزَاءِ الجِنَانِ وَالنِّيرَانِ،

---

(١) بِنَاءً عَلَى أَنَّ الوَصْفَ الأَوَّلَ دَالٌّ عَلَى ٱلْإِنْعَامِ بِجَلَائِلِ النِّعَمِ، وَالثَّانِي عَلَى ٱلْإِنْعَامِ بِدَقَائِقِهَا.

وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ العَوَالِمِ الَّتِي لَا يُحِيطُ بِعِلْمِهِمَا سِوَاهُ ﷻ، فَكُلُّ ذَلِكَ قَدْ أَنْعَمَ عَلَيْهِ المَوْلَى جَلَّ وَعَلَا بِالنَّجَاةِ مِنْ أَنْوَاعِ العَذابِ؛ إِذْ كُلُّ جِرْمٍ فَهُوَ قَابِلٌ لِلْعَذَابِ بِخَلْقِ الحَيَاةِ فِيهِ ثُمَّ خَلْقِ الآلَامِ.

وَقَدْ تَفَضَّلَ سُبْحَانَهُ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ تِلْكَ العَوَالِمِ بِأَنْ جَمَعَ ﷻ إِلَى مَا أَنْعَمَ عَلَيْهَا مِنْ دَفْعِ المُؤْلِمَاتِ أَنْ قَلَّبَهَا أَبَدَ الآبَادِ فِيمَا لَا يُمْكِنُ حَصْرُهُ وَلَا يُكْتَنَهُ كُنْهُهُ مِنْ أَنْوَاعِ الشَّهَوَاتِ وَضُرُوبِ النِّعَمِ وَاللَّذَّاتِ.

فَقَدْ غَمَرَتْ رَحْمَتُهُ جَلَّ وَعَلَا غَضَبَهُ، وَمَنِ انْتَقَمَ ﷻ مِنْهُ عَدْلًا فَهُوَ فِي جَنْبِ مَنْ لَمْ يَنْتَقِمْ مِنْهُ فَضْلًا نَادِرٌ جِدًّا، لَا نِسْبَةَ لَهُ وَلَا بَالَ لَهُ أَصْلًا.

وَ«الرَّحْمنُ» فَعْلَانُ مِنْ رَحِمَ، عُدِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَاحِمٍ لِقَصْدِ المُبَالَغَةِ، وَمَعْنَاهُ: البَالِغُ فِي الرَّحْمَةِ وَالإِنْعَامِ.

وَمَعْنَى الرَّحْمَةِ التَّعَطُّفُ وَالشَّفَقَةُ وَالمَيْلُ الرُّوحَانِيُّ، وَهَذَا المَعْنَى مِنْ صِفَاتِ الأَجْسَامِ مُسْتَحِيلٌ عَلَى المَوْلَى ﷻ، فَالمَقْصُودُ اتِّصَافُهُ جَلَّ وَعَلَا بِلَازِمِ ذَلِكَ وَهُوَ كَثْرَةُ الإِنْعَامِ وَدَوَامُهُ.

وَ«الرَّحِيمُ» مِثْلُ «الرَّحْمنِ»، إِلَّا أَنَّ وَصْفَ الرَّحْمَنِ أَبْلَغُ مِنْهُ، وَإِنَّمَا قُدِّمَ عَلَيْهِ ـ وَإِنْ كَانَ المَعْهُودُ تَقْدِيمَ غَيْرِ الأَبْلَغِ ـ لِيُفِيدَ وَيَكُونَ الكَلَامُ تَرَقِّيًا؛ لِأَنَّ المَقْصُودَ الأَعْظَمَ هُنَا ذِكْرُ مَا دَلَّ عَلَى الإِنْعَامِ بِجَلَائِلِ النِّعَمِ ثُمَّ ذِكْرُ بَعْدَهُ مَا يَدُلُّ عَلَى دَقَائِقِهَا؛ لِئَلَّا يُتَوهَّمَ أَنَّهَا غَيْرُ مُلْتَفَتٍ إِلَيْهَا فَلَا تُسْأَلَ مِنْهُ لِعِظَمِهِ وَلَا تُعْطَى مِنْ جِهَتِهِ، فَيَكُونُ ذِكْرُ: «الرَّحِيمِ» بَعْدَ ذِكْرِ «الرَّحْمَنِ» عَلَى هَذَا مِنْ بَابِ التَّكْمِيلِ المُسَمَّى

بـ«الاحْتِراسِ»[1]، وَلِهذَا وَرَدَ: «اسْأَلْنِي وَلَوْ مِلْحَ عَجِينِكَ وَعَلَفِ دَابَّتِكَ».

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الإِنْعَامُ بِجَلَائِلِ النِّعَمِ المَدْلُولِ عَلَيْهَا بِوَصْفِ «الرَّحْمنِ» يَسْتَلْزِمُ الإِنْعَامَ بِدَقَائِقِهَا، لَكِنْ دَلَالَةُ المُطَابَقَةِ أَقْوَى مِنْ دَلَالَةِ الالْتِزَامِ، فَذِكْرُ: «الرَّحِيمِ» عَلَى هَذَا بَعْدَ ذِكْرِ «الرَّحْمنِ» مِنْ بَابِ التَّتْمِيمِ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ المُبَالَغَةُ.

وَقِيلَ: اسْمُ «الرَّحْمنِ» أَشْبَهُ بِاسْمِ «اللَّهِ» الأَعْظَمِ مِنْ جِهَةِ مُشَارَكَتِهِ لَهُ فِي الاخْتِصَاصِ بِالمَوْلَى تبارك وتعالى، وَزِيَادَةِ المَعْنَى، فَكَانَ بِالتَّقْدِيمِ أَوْلَى.

وَإِنَّمَا عُدِلَ فِي هَذَيْنِ الوَصْفَيْنِ عَنِ الحَقِيقَةِ إِلَى المَجَازِ لِقَصْدِ المُبَالَغَةِ، فَإِنَّ مَنِ اتَّصَفَ بِالرَّحْمَةِ القَوِيَّةِ الجَلِيَّةِ كَثُرَ مِنْهُ الإِنْعَامُ وَدَامَ، فَنَبَّهَ بِهَذَيْنِ الوَصْفَيْنِ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ عَامَلَ خَلْقَهُ عَلَى وَفْقِ مَا تَقْتَضِيهِ حَقِيقَتُهُمَا.

وَفِي هَذَا المَجَازِ نُكْتَةٌ أُخْرَى وَهِيَ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا وَقَعَ مِنْهُ

(١) هذا الضرب من التكميل سُمِّي احتراسًا لأن فيه التوقّيَ والاحترازَ عن توهُّمِ خلاف المقصودِ، وحقيقتهُ أن يؤتى بكلامٍ يوهِمُ خلاف المقصودِ بما يَدْفَعُه، ومنه قوله تعالى: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[المائدة: ٥٤]، فإنه لما كانَ مما يُوهِمُ أن يكون ذلك لضَعْفِهم دفعه بقوله: ﴿أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[المائدة: ٥٤] تنبيهًا على أنَّ ذلك تواضعٌ منهم للمؤمنين، ولهذا عَدَّى الذلَّ بـ«عَلَى» لتضمّنهِ معنى العطفِ. (انظر المختصر في شرح تلخيص المفتاح للتفتازاني، ص٤٦٩ ـ ٤٧٠)

سُبْحَانَهُ مِنْ نِعْمَةٍ لِخَلْقِهِ فَصُدُورُ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ الرَّحْمَةِ وَالفَضْلِ، لَا مِنْ بَابِ الوُجُوبِ وَالاسْتِحْقَاقِ، إِذْ لَا حَقَّ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ جَلَّ وَعَلَا مُرَاعَاةُ أَصْلَحَ وَلَا صَلَاحٍ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ الحَقِّ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ المُبْتَدِعَةُ أَذَلَّهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٣﴾.

لَمَّا عَرَّفَ سُبْحَانَهُ بِمَا يَجِبُ الإِيمَانُ بِهِ مِنَ العَقْلِيَّاتِ، عَرَّفَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِذِكْرِ هَذَا الوَصْفِ مَا يَجِبُ الإِيمَانُ بِهِ مِنَ السَّمْعِيَّاتِ، إِذِ العَقْلُ غَايَتُهُ أَنْ يَحْكُمَ بِجَوَازِهَا، وَلَا طَرِيقَ لَهُ بِدُونِ الشَّرْعِ إِلَى مَعْرِفَةِ ثُبُوتِهَا أَوْ نَفْيِهَا.

وَقَدَّمَ سُبْحَانَهُ النَّوْعَ الأَوَّلَ عَلَى الثَّانِي لِتَوَقُّفِ صِدْقِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ـ الَّذِينَ هُمُ الطُّرُقُ لِمَعْرِفَةِ السَّمْعِيَّاتِ ـ عَلَى مَعْرِفَةِ المَوْلَى تَبَارَكَ وَتَعَالَى الَّتِي طَرِيقُهَا البُرْهَانُ العَقْلِيُّ.

وَقَدْ أَرْشَدَ سُبْحَانَهُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ عَلَى التَّمَامِ بِمَا سَبَقَ مِنَ الأَوْصَافِ، فَإِذَا عَرَفْتَ المَوْلَى العَظِيمَ، وَعَرَفْتَ وَحْدَانِيَّتَهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، عَرَفْتَ مِنْ ذَلِكَ صِدْقَ رُسُلِهِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِتَصْدِيقِهِ سُبْحَانَهُ لَهُمْ بِالمُعْجِزَةِ النَّازِلَةِ مِنْهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مَنْزِلَةَ قَوْلِهِ: «صَدَقَ هَؤُلَاءِ فِيمَا بَلَّغُوهُ عَنِّي».

فَعَرَّفَ سُبْحَانَهُ فِي هَذَا الوَصْفِ بِأَنَّ بَعْدَ هَذَا اليَوْمِ ـ الَّذِي ابْتَدَأَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِيهِ الخَلْقَ وَمَنَّ عَلَيْهِمْ فِيهِ بِالإِيجَادِ وَالإِمْدَادِ ـ يَوْمًا عَظِيمًا سَمَّاهُ «يَوْمَ الدِّينِ»، أَيْ: يَوْمَ الجَزَاءِ وَالحِسَابِ عَلَى الأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ

والسَّيِّئَةِ، لَا يَمْلِكُ فِيهِ الأَمْرَ سِوَاهُ جَلَّ وَعَلَا، أَيْ: تَنْقَطِعُ فِيهِ الدَّعَاوَى، وَتُسْلَبُ فِيهِ الأَمْلَاكُ، وَيُعْزَلُ فِيهِ ذَوُو الأَمْرِ، وَيَسْتَوِي الخَلْقُ كُلُّهُمْ فِي الذِّلَّةِ وَالفَاقَةِ وَشِدَّةِ الفَقْرِ.

هَذَا وَجْهُ تَخْصِيصِ مُلْكِهِ تَعَالَى بِذَلِكَ اليَوْمِ، وَإِلَّا فَالمُلْكُ عَلَى الحَقِيقَةِ أَوَّلًا وَآخِرًا لَيْسَ إِلَّا لِلْمَوْلَى تبارك وتعالى.

هَذَا مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ مُطَابَقَةً، وَدَلَّ بِالالْتِزَامِ عَلَى إِحْيَاءِ الخَلْقِ بَعْدَ إِمَاتَتِهِمْ، وَأَنَّ هُنَاكَ مِنَ النَّعِيمِ وَالعَذَابِ مَا يَحْصُلُ بِهِ الجَزَاءُ عَلَى الحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ كَلَّفَنَا بِأَعْمالٍ عَلَيْهَا يَقَعُ الجَزَاءُ فِي يَوْمِ الدِّينِ لِأَنَّ مِنَّا المُطِيعَ فِيهَا وَالعَاصِيَ، وَقَدْ بَيَّنَ سُبْحَانَهُ ذَلِكَ كُلَّهُ فِي آيَاتِ سَائِرِ القُرْآنِ وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّنَا عليه الصلاة والسلام.

وَمِنْ لَازِمِ ذَلِكَ أَيْضًا الحَضُّ عَلَى الانْحِيَاشِ إِلَى الرَّسُولِ عليه الصلاة والسلام، إِذْ لا نَجَاةَ مِنْ أَهْوَالِ هَذَا اليَوْمِ الصَّعْبِ إِلَّا بِالتَّعَلُّقِ بِأَذْيَالِ حَرَمِ هَذَا النَّبِيِّ الشَّرِيفِ، وَالبَحْثِ عَنْ مَعْرِفةِ مَا بَلَّغَ عَنِ المَوْلَى تبارك وتعالى لِيَتَمَسَّكَ العَبْدُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا مِنْ ذَلِكَ بِمَا يُنْجِي مِنْ هَوْلِ ذَلِكَ اليَوْمِ، وَيَهْرَبَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا مِمَّا يُرْدِي فِيهِ.

وَهَذَا التَّعْرِيفُ بِهَذَا اليَوْمِ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ تبارك وتعالى وَجَمِيلِ إِحْسَانِهِ، حَيْثُ عَرَّفَ سُبْحَانَهُ عَبِيدَهُ بِمَا غَابَ عَنْهُمْ مِنْ أَهْوَالِ هَذَا اليَوْمِ الصَّعْبِ، وَشَرَحَ لَهُمْ أَحْوَالَهُ، وَبَعَثَ رُسُلَهُ عليهم الصلاة والسلام وَبَيَّنَ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ بَيَانًا شَافِيًا مَرَاتِبَ الأَعْمَالِ وَجَزَاءَهَا، وَرَغَّبَ وَحَذَّرَ، وَبَالَغَ فِي النَّصِيحَةِ بِمَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ كُلِّهِ وَفَّقَ سُبْحَانَهُ مَنْ

شَاءَ بِمَحْضِ فَضْلِهِ، وَحَجَبَ عَنِ الاسْتِعْدَادِ لِهَذَا الأَمْرِ العَظِيمِ مَنْ شَاءَ بِعَدْلِهِ، فَلَهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الحَمْدُ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الدِّينُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ بِمَعْنَى الطَّاعَةِ وَالإِسْلَامِ، فَسُمِّيَ عَلَى هَذَا «يَوْمَ الدِّينِ» لِأَنَّ فِيهِ تَظْهَرُ دَوْلَةَ الدِّينِ وَعِزَّ أَهْلِهِ وَشَرَفُهُمْ، كَمَا يُقَالُ: «هَذَا يَوْمُ فُلَانٍ» إِذَا ظَهَرَتْ فِيهِ دوْلَتُهُ وَشَرَفُهُ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ «الدِّينُ» بِمَعْنَى الخُضُوعِ وَالذِّلَّةِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: «دَانَتْ لَهُ الرِّقَابُ» أَيْ: ذَلَّتْ وَخَضَعَتْ، فَيَكُونُ المَعْنَى: يَوْمِ ذِلَّةِ الخَلْقِ وَخُضُوعِ جَمِيعِهِمْ لِهَوْلِ ذَلِكَ اليَوْمِ.

نَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى النَّجَاةَ فِيهِ وَالخَلَاصَ مِنْ أَنْوَاعِ الشُّرُورِ، بِلَا مِحْنَةٍ.

### قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٤﴾.

**لَمَّا أَرْشَدَ** المَوْلَى تَبَارَكَ وَتَعَالَى المُكَلَّفِينَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ، وَعَرَّفَهُمْ جَلَّ وَعَلَا بِالبُرْهَانِ القَطْعِيِّ حَالَ كُلِّ مَا سِوَاهُ مِنَ العَوَالِمِ: مِنْ كَوْنِهَا مَرْبُوبَةً مَقْهُورَةً مُصَرَّفَةً بِتَدْبِيرِهِ، لَا تَمْلِكُ لِغَيْرِهَا وَلَا لِنَفْسِهَا أَدْنَى نَفْعٍ وَلَا أَدْنَى ضُرٍّ، وَاسْتَبَانَ لَهُمْ عَلَى القَطْعِ أَنْ لَيْسَ فِي العَوَالِمِ كُلِّهَا مَنْ يَسْتَأْهِلُ أَنْ يُعْبَدَ أَوْ يُلْجَأَ إِلَيْهِ أَوْ يُخْضَعَ لَهُ الْبَتَّةَ؛ لِاسْتِوَاءِ جَمِيعِهَا فِي الفَقْرِ التَّامِّ وَالعَجْزِ العَامِّ، **وَأَنْ لَا مُسْتَحِقَّ لِلْعِبَادَةِ** وَالحَمْدِ وَالشُّكْرِ عَلَى الحَقِيقَةِ سِوَى مَوْلَانَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى، إِذْ مِنْهُ المَبْدَأُ وَإِلَيْهِ المَعَادُ، وَبِهِ

البَقَاءُ وَمِنْهُ الإِمْدَادُ، **أَرْشَدَهُمْ** سُبْحَانَهُ هُنَا بِفَضْلِهِ إِلَى مَا يَتَقَرَّبُونَ بِهِ إِلَيْهِ، وَيَنَالُونَ بِهِ النَّجَاحَ وَالنَّعِيمَ السَّرْمَدِيَّ لَدَيْهِ فِي يَوْمِ الدِّينِ، **وَهُوَ التَّوَجُّهُ إِلَيْهِ** تَبَارَكَ وَتَعَالَى **وَحْدَهُ بِالعِبَادَةِ**، وَهِيَ امْتِثَالُ الأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي **عَلَى سَبِيلِ كَمَالِ الذُّلِّ وَالخُضُوعِ**.

وَلَمَّا كَانَ العِبَادُ مَغْمُورِينَ بِالعَجْزِ وَالجَهْلِ وَكَثْرَةِ المَلَلِ وَغَلَبَةِ الهَوَى، تَعَدِّيًا لِمَا لَا يُحْصَى مِنَ المَوَانِعِ وَالقَوَاطِعِ، أَرْشَدَ سُبْحَانَهُ بِمَحْضِ الفَضْلِ إِلَى مَا يَتَحَصَّنُ بِهِ العِبَادُ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ الاسْتِعَانَةُ بِهِ جَلَّ وَعَلَا وَاسْتِمْطَارُ الهِدَايَةِ مِنْهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

فَمَعْنَى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾: نَخُصُّكَ بِالعِبَادَةِ، أَيْ: نَجْعَلُكَ مُنْفَرِدًا بِهَا، لَا نَعْبُدُ غَيْرَكَ؛ إِذْ كُلُّ مَا سِوَاكَ ـ عَلَى العُمُومِ ـ لَيْسَ أَهْلًا لَهَا، لَا عَقْلًا وَلَا شَرْعًا.

وَمَعْنَى: ﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: نَخُصُّكَ بِطَلَبِ العَوْنِ مِنْكَ؛ إِذْ لَا مُبْدِعَ لِلْكَائِنَاتِ كُلِّهَا سِوَاكَ.

وَإِنَّمَا عُدِلَ فِي هَذَا الكَلَامِ عَنِ الغَيْبَةِ المُنَاسِبَةِ لِلْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ المَذْكُورَةِ فِيمَا قَبْلُ إِلَى الخِطَابِ ـ وَيُسَمَّى هَذَا عِنْدَ البَيَانِيِّينَ الْتِفَاتًا ـ لِأُمُورٍ:

ـ **أَحَدُهَا**: أَنَّ العَبْدَ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي قِرَاءَةِ الفَاتِحَةِ إِمَّا جَاهِلٌ بِمَعْرِفَةِ مَوْلَاهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، أَوْ مُتَجَاهِلٌ، أَوْ غَافِلٌ عَنْهَا، فَصَارَ فِي مَعْنَى الغَائِبِ الآبِقِ عَنْ حَضْرَةِ جَلَالِ المَوْلَى العَظِيمِ، فَلِهَذَا عَبَّرَ عَنِ

الذَّاتِ العَلِيَّةِ فِيمَا سَبَقَ بِلَفْظِ الغَيْبَةِ، ثُمَّ كُلَّمَا أَجْرَى عَلَى المَوْلَى العَظِيمِ وَصْفًا مِنْ أَوْصَافِ كَمَالِهِ الَّتِي لَا نَظِيرَ لَهَا اسْتَفَاقَ العَبْدُ مِنْ سَكْرَةِ جَهْلِهِ أَوْ تَجَاهُلِهِ أَوْ غَفْلَتِهِ، وَتَحَرَّكَ بَاعِثُهُ لِلتَّوَجُّهِ لِحَضْرَةِ مَوْلَاهُ ﷻ الَّتِي لَا يُمْلَكُ الصَّبْرُ عَنْهَا، حَتَّى سَمِعَ وَصْفَهُ جَلَّ وَعَلَا بِأَنَّه: ﴿مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾، وَجَالَ بِفِكْرِهِ فِي طُولِ ذَلِكَ اليَوْمِ، وَعَظِيمِ أَهْوَالِهِ، وَانْتِشَارِ غُمُومِهِ، وَمَا أُعِدَّ فِيهِ لِلْمُحْسِنِينَ وَالمُسِيئِينَ، تَطَايَرُ عَقْلُهُ، وَلَمْ يَمْلِكْ صَبْرًا عَلَى نَبْذِ كُلِّ مَا سِوَى اللَّهِ ﷻ، وَرَأَى جَمِيعَهُ لَعِبًا وَلَهْوًا، وَرَمَى بِنَفْسِهِ فِي بَابِ الذُّلِّ وَالانْقِيَادِ لِبَارِئِهِ جَلَّ وَعَلَا، وَفِي ذَلِكَ غَايَةُ العِزِّ وَالرِّفْعَةِ لَهُ، فَقَالَ بِلِسَانِ التَّذَلُّلِ وَالخُضُوعِ مُخَاطِبًا المَوْلَى ﷻ، إِذْ هُوَ الآنَ فِي مَعْنَى الحَاضِرِ، لَا فِي مَعْنَى الغَائِبِ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

وَفِي هَذَا الخِطَابِ الشَّرِيفِ تَنْبِيهٌ أَيْضًا عَلَى أَنَّ **المَطْلُوبَ مِنَ العَبْدِ فِي العِبَادَةِ الحُضُورُ فِيهَا مَعَ المَوْلَى العَظِيمِ**، لَا الغَيْبَةُ عَنْهُ، وَأَعْنِي بِالحُضُورِ مَعَهُ جَلَّ وَعَلَا عِمَارَةُ البَاطِنِ بِذِكْرِ جَلَالِهِ وَجَمَالِهِ وَعَظِيمِ إِحْسَانِهِ لِعَبِيدِهِ، وَذِكْرِهِ لِمَا يُنَاسِبُ مَا تَلَبَّسَ بِهِ مِنْ عِبَادَتِهِ ﷻ.

وَفِي تَأْخِيرِ الخِطَابِ بِالعِبَادَةِ عَمَّا أَرْشَدَ سُبْحَانَهُ إِلَيْهِ مِنْ مَعْرِفَتِهِ بِمَا يَجِبُ لَهُ وَمَا يَسْتَحِيلُ وَمَا يَجُوزُ **تَنْبِيهٌ** عَلَى أَنَّ أَوَّلَ مَا يَجِبُ عَلَى المُكَلَّفِ إِتْقَانُهُ مَعْرِفَةَ مَوْلَاهُ العَظِيمِ جَلَّ وَعَلَا، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ بِالعِبَادَةِ؛ **إِذْ عَلَى قَدْرِ مَعْرِفَتِهِ بِمَوْلَاهُ** ﷻ **يَكُونُ حُسْنُ عِبَادَتِهِ** جَلَّ وَعَلَا.

وَلِهَذَا يَصِحُّ أَنْ يُجْعَلَ مِنْ نُكَتِ الالْتِفَاتِ مُجَرَّدُ كَوْنِ المَجْهُولِ غَائِبًا، فَنَاسَبَ أَنْ يُعَبَّرَ عَنْهُ حَالَ التَّعْرِيفِ بِهِ بِلَفْظِ الغَيْبَةِ، فَإِذَا تَمَّ التَّعْرِيفُ بِهِ حَضَرَ فِي ذِهْنِ المُعَرِّفِ لَهُ عِلْمٌ فَنَاسَبَ الخِطَابُ، إِذْ هُوَ مِنْ عِبَارَاتِ الحُضُورِ.

وَفِي اتِّصَالِ الإِقْرَارِ بِالعِبَادَةِ وَالإِذْعَانِ لَهَا بِوَصْفِ: ﴿مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ المُشْعِرِ بِعَظِيمِ الخَوْفِ، لَا بِوَصْفِ ﴿ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ المُشْعِرِ بِعَظِيمِ الرَّجَاءِ **إِشَارَةٌ** إِلَى أَنَّ أَبْعَثَ الأَحْوَالِ عَلَى العِبَادَةِ وَأَحْمَلَ شَيْءٍ لِلنَّفْسِ عَلَى تَرْكِ مَلَاذِّ الشَّهَوَاتِ وَارْتِكَابِ مَتْنِ مَكَارِهِ الطَّاعَاتِ **عِمَارَةُ القَلْبِ بِالخَوْفِ**(١)، وَلِهَذَا قِيلَ: «صَاحِبُ الرَّجَاءِ يَعْمَلُ وَيَفْتُرُ، وَصَاحِبُ الخَوْفِ لَا فُتُورَ مَعَهُ»، وَقَدْ قَالُوا: «إِنَّ القَلْبَ إِذَا خَلَا مِنَ الخَوْفِ فَهُوَ خَرَابٌ، فَيَبْقَى مَزْبَلَةً لِشَيْطَانِ الإِنْسِ وَالجِنِّ».

وَلَا خَفَاءَ أَنَّ الخَائِفَ يَقْطَعُ فِي الزَّمَنِ اليَسِيرِ مَا لَا يَقْطَعُهُ غَيْرُهُ فِي الأَزْمِنَةِ المُتَطَاوِلَةِ، وَهَذَا مُشَاهَدٌ فِي قَطْعِ المَفَازَاتِ الَّتِي يَصْحَبُهَا الخَوْفُ الدُّنْيَوِيُّ، وَأَيْنَ الخَوْفُ الدُّنْيَوِيُّ الَّذِي لَا بَالَ لَهُ مِنَ الخَوْفِ الأُخْرَوِيِّ الَّذِي لَا يُحَاطُ بِوَصْفِه؟!.

**سُؤَالَانِ:**

---

(١) رَوَى السُّلَمِيُّ بسَندِهِ عَنْ أَبِي حَفْصٍ الحَدَّادِ أَنَّهُ قَالَ: «**الخَوْفُ سَوْطُ اللَّهِ، بِهِ يُقَوِّمُ الشَّارِدِينَ مِنْ عِبَادِهِ**». (المنتخب من حكايات الصوفية، ص٥٣)

۞ **الأَوَّلُ**: مَا حِكْمَةُ تَصْدِيرِ هَاذَيْنِ المُضَارِعَيْنِ بِالنُّونِ مَعَ أَنَّ الهَمْزَةَ أَنْسَبُ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ لِحُسْنِ الأَدَبِ وَالتَّوَاضُعِ؟.

وَالجَوَابُ مِنْ أَوْجُهٍ:

ـ **الأَوَّلُ**: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أُدْخِلَتِ النُّونُ فِيهَا لِيُدْرِجَ العَبْدُ نَفْسَهُ فِي غِمَارِ العَابِدِينَ لِلَّهِ تَعَالَى المُسْتَعِينِينَ بِهِ جَلَّ وَعَلَا، وَهُوَ أَقْرَبُ لِلتَّوَاضُعِ بِحَيْثُ إِنَّهُ تَخَلَّصَ مِنَ العُجْبِ وَدَعْوَى الانْفِرَادِ بِهَاتَيْنِ المَنْزِلَتَيْنِ العَظِيمَتَيْنِ.

ـ **الثَّانِي**: إِظْهَارُ الفَرَحِ وَالاغْتِبَاطِ بِعِبَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَالاسْتِعَانَةِ بِهِ جَلَّ وَعَلَا، وَأَنَّهُ قَدْ تَشَرَّفَ العَبْدُ المَهِينُ[1] غَايَةَ الشَّرَفِ حَيْثُ وَفَّقَهُ المَوْلَى العَظِيمُ ـ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنَ الجَلَالِ وَالجَمَالِ وَالكَمَالِ الَّذِي لَا حَدَّ لَهُ وَلَا مِثَالَ ـ لِعِبَادَتِهِ وَالتَّعَلُّقِ بِأَذْيَالِ خِدْمَتِهِ، فَدَخَلَتْ نُونُ العَظَمَةِ عَلَى سَبِيلِ شُكْرِ النِّعْمَةِ.

ـ **الثَّالِثُ**: لَمَّا كَانَ العَبْدُ مَدِينَةً اشْتَمَلَ عَلَى أَجْزَاءٍ ظَاهِرَةٍ وَبَاطِنَةٍ، وَلِلْمَوْلَى العَظِيمِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى تَكَالِيفُ عَلَى كُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ، أُدْخِلَتِ النُّونُ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى شُمُولِ العِبَادَةِ وَالانْقِيَادِ لِجَمِيعِ تِلْكَ الأَجْزَاءِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

۞ **السُّؤَالُ الثَّانِي**: مَا حِكْمَةُ تَقْدِيمِ العِبَادةِ عَلَى الاسْتِعَانَةِ مَعَ أَنَّ الاسْتِعَانَةَ بِاللَّهِ سَبَبٌ فِي التَّمَكُّنِ مِنْهَا، ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا

---

(١) رَجُلٌ مَهِينٌ، أَيْ: حَقِيرٌ. (الصحاح، ج٦/ص٢٢٠٩)

زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا ﴾ [النور: ٢١].

أُجِيبَ بِأَوْجُهٍ:

ـ **الأَوَّلُ** لِلشَّيْخِ ابْنِ عَرَفَةَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: أَنَّ تَقْدِيمَ العِبَادَةِ عَلَى الاسْتِعَانَةِ أَقْرَبُ لِكَمَالِ الافْتِقَارِ وَخُلُوصِ النِّيَّةِ، فَإِنَّ المُكَلَّفَ إِذَا أَقَرَّ أَوَّلًا بِأَنْ لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى الفِعْلِ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَعِينُ فِيهِ بِمَوْلَاهُ جَلَّ وَعَلَا، ثُمَّ فَعَلَ العِبَادَةَ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ قَدْ تَحُولُ نِيَّتُهُ وَيَغْفُلُ وَتَزْهُو نَفْسُهُ، وَيَتَوَهَّمُ أَنَّ الفِعْلَ إِنَّمَا وَقَعَ مِنْهُ بِقُدْرَتِهِ اسْتِقْلَالًا، بِخِلَافِ مَا إِذَا أَقَرَّ بَعْدَ فِعْلِ العِبَادَةِ بِأَنْ لَا اسْتِعَانَةَ لَهُ عَلَيْهَا إِلَّا بِاللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّهُ أَنْفَى لِلتُّهَمَةِ وَأَقْرَبُ لِمَقَامِ التَّذَلُّلِ وَالخُضُوعِ.

ـ **الثَّانِي** لِلْقَاضِي العِمَادِ[1] رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: أَنَّ طَلَبَ المَعُونَةِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لَا يُمْكِنُ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ، وَمَعْرِفَتُهُ هُوَ التَّوْحِيدُ، وَهُوَ العِبَادَةُ[2].

**قُلْتُ**: وَفِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ العِبَادَةَ أَعَمُّ مِنَ التَّوْحِيدِ، وَأَنَّهَا الامْتِثَالُ بِالتَّوْحِيدِ وَغَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ مَا تَعَلَّقَ بِهِ التَّكْلِيفُ، فَلَوْ قَالَ: «طَلَبُ الاسْتِعَانَةِ لَا يُمْكِنُ إِلَّا بَعْدَ المَعْرِفَةِ الدَّاخِلَةِ فِي الإِقْرَارِ

---

(١) هو القاضي عماد الدين الكندي الاسكندري (ت٧٢٠) صاحب التفسير المسمى بالكفيل بمعاني التنزيل.

(٢) وعبارة القاضي العِماد: قَدَّم في اللفظ ما تقدَّم في الوُجودِ وهو العبادةُ، وذلك أن طلب المعونة من الله تعالى لا يمكنُ إلا بعدَ معرفتهِ ومعرفةِ ثبوتِ قُدرتهِ على ما يطلب منه، وذلك هو التوحيد، وهو المعنيُّ بالعبادةِ، فالمعونةُ على العبادةِ متقدمة على العبادة أو مقارنة لها على الخلاف في ذلك، وأما طلَبُ المعونة على العبادة فمتأخِّرَةٌ على العبادةِ. (الكفيل بمعاني التنزيل، ج١/ق٢٠ نسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا رقم ٢٣١)

بِالعِبَادَةِ» لَكَانَ قَرِيبًا.

ـ **الثَّالِثُ**: العِبَادَةُ لَيْسَتْ إِلَّا لِلَّهِ تَعَالَى، فَنَاسَبَ أَنْ تُذْكَرَ مَعَ مَا قَبْلَهَا لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَلَّقْ أَيْضًا إِلَّا بِاللَّهِ تَعَالَى، بِخِلَافِ الاسْتِعَانَةِ فَإِنَّهَا طَلَبُ المَعُونَةِ عَلَى الحَوَائِجِ الدُّنْيَوِيَّة وَالأُخْرَوِيَّةِ، فَأُخِّرَتْ لِمَا خَالَطَهَا مِنَ الأَمْرِ الدُّنْيَوِيِّ.

**قُلْتُ**: وَهَذَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ مُتَعَلَّقَ الاسْتِعانَةِ عَامٌّ بِدَلِيلِ الحَذْفِ بِلَا قَرِينَةِ تَخْصِيصٍ، وَأَمَّا إِنْ قُلْنَا: إِنَّ مُتَعَلَّقَ الاسْتِعَانَةِ هُوَ العِبَادَةُ السَّابِقَةُ، وَهُوَ الأَظْهَرُ لِأَنَّ خَيْرَ مَا تَطْلُبُهُ مِنَ المَوْلَى العَظِيمِ مَا هُوَ طَالِبُهُ مِنْكَ[1]، فَلَا يَتَمَشَّى هَذَا الجَوَابُ.

ـ **الرَّابِعُ**: طَلَبُ المَعُونَةِ عِبَادَةٌ خَاصَّةٌ، إِذْ هِيَ مِنْ جُمْلَةِ مَا كُلِّفْنَا بِهِ: وَ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ عِبَادَةٌ عَامَّةٌ، وَالعَامُّ مُقَدَّمٌ عَلَى الخَاصِّ.

**قُلْتُ**: يَعْنِي أَنَّ عَطْفَ الخَاصِّ عَلَى العَامِّ أَكْثَرُ مِنْ عَكْسِهِ.

ـ **الخَامِسُ** ـ ظَهَرَ لِي ـ وَهُوَ أَنْ نَقُولَ: يَحْتَمِلُ أَنَّ الإِقْرَارَ بِالعِبَادَةِ

---

(١) يشير الإمامُ **السنوسيُّ** لقول ابن عطاء الله السكندري (ت٧٠٩هـ) في حِكمهِ: «**خَيْرُ مَا تَطْلُبُهُ مِنْهُ مَا هُوَ طَالِبُهُ مِنْكَ**» (رقم: ٧٤). قال الإمامُ **زرُّوق**: ٱلَّذِي هُوَ طالِبُه مِنْكَ ثَلاثٌ: **أَوَّلُهَا**: تَخْلِيَةُ قَلْبِكَ عَمَّنْ سِوَاهُ حَتَّى لا يَطَّلِعَ عَلَى حُبِّ شَيْءٍ فِيهِ دُونَهُ. **الثَّانِي**: تَحْلِيَةُ جَوَارِحِكَ بِالتَّقْوَى حَتَّى لَا يَراكَ حَيْثُ نَهاكَ وَلَا يَفْقِدَكَ حَيْثُ أَمَرَكَ. **الثَّالِثُ**: تَزْيِينُ أَوْقَاتِكَ بالعُبُودِيَّةِ، بحَيْثُ تَسْتَغْنِي به في مُعامَلتِهِ ومَحَبَّتِه عَنْ كُلِّ عِوَضٍ وغَرَضٍ معَ المُلازَمَةِ وَالدَّوامِ. ويَجْمَعُ ذلك أحَدُ ثَلاثِ عِباراتٍ: **أَوَّلُها**: الطَّاعَةُ وَٱلْغِنَى به عَنْها. **الثَّانِيَةُ**: الصِّدْقُ فِي العُبودِيَّة والقِيَامُ بحَقِّ الرُّبُوبيَّةِ. **الثَّالِثُ**: ٱمْتِثَالُ أَمْرِهِ والٱسْتِسْلامُ لِقَهْرِه. (مفتاح الإفادة، ص١٩٨)

قُدِّمَ لِحُسْنِ الأَدَبِ، وَهُوَ أَنَّ المَوْلَى العَظِيمَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمَّا ذَكَرَ مَا يَبْعَثُ النُّفُوسَ عَلَى التَّوَجُّهِ لِعِبَادَتِهِ: مِنْ جِهَةِ تَقْرِيرِ عَظِيمِ جَلَالِهِ وَجَمَالِهِ وَعَمِيمِ إِحْسَانِهِ، وَمِنْ جِهَةِ مَا خَوَّفَ بِهِ مِنْ يَوْمِ الدِّينِ وَأَهْوَالِهِ الَّتِي لَا يُحَاطُ بِهَا، فَصَارَ بِهَذَا المَعْنَى كَأَنَّهُ دَعَا الخَلْقَ إِلَى التَّحَصُّنِ بِعِبَادَتِهِ، فَلَا يُنَاسِبُ إِلَّا أَنْ يُسَارِعَ العَبْدُ إِلَى إِجَابَةِ مَوْلَاهُ العَظِيمِ جَلَّ وَعَلَا فِيمَا دَعَاهُ إِلَيْهِ، وَيُظْهِرَ أَنَّهُ خَافَ مِمَّا خَوَّفَهُ، وَتَأَثَّرَ - ظَاهِرًا وَبَاطِنًا - بِمَا قَرَّرَ عَلَيْهِ، فَقَالَ إِثْرَ تِلْكَ الأَوْصَافِ الجَلِيلَةِ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

ثُمَّ إِنَّهُ أَحْسَنَ الأَدَبَ أَيْضًا مِنْ جِهَةِ انْسِلَاخِهِ مِنَ الحَوْلِ وَالقُوَّةِ، **وَأَنَّهُ لَا اسْتِعَانَةَ لَهُ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ إِلَّا بِمَوْلَاهُ** تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَلَوْ أَجَابَ أَوَّلًا بِقَوْلِهِ: ﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ لَكَانَ فِي صُورَةِ منْ يَقُولُ بِلِسَانِ الحَالِ: لَا قُدْرَةَ لِي عَلَى شَيْءٍ إِلَّا بِكَ، وَأَنَّ تِلْكَ الأَوْصَافَ العَظِيمَةَ الَّتِي قُرِّرَتْ عَلَيْهِ لَمْ تُنْشِطْهُ وَلَا أَزْعَجَتْهُ لِلانْقِيَادِ شَيْئًا، وَقَدْ ذَمَّ سُبْحَانَهُ قَوْمًا أَظْهَرَ لَهُمْ آيَةَ خَوْفٍ فَلَمْ يَتَأَثَّرُوا بِهَا، فَقَالَ جَلَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿**فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ وَلَٰكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿٤٣﴾**﴾ [الأنعام: ٤٣].

- **السَّادِسُ**: قُدِّمَتِ العِبَادَةُ عَلَى الاسْتِعانَةِ لِتَتَّصِلَ الاسْتِعَانَةُ بِمَا يُنَاسِبُهَا، إِذْ هُوَ بَيَانٌ لَهَا، وَهُوَ ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٥﴾﴾.

- **السَّابِعُ**: قُدِّمَتِ العِبَادَةُ عَلَى الاسْتِعَانَةِ لِرَعْيِ الفَوَاصِلِ. وَهُوَ جَوَابٌ لَفْظِيٌّ.

ـ **الثَّامِنُ** لِلزَّمَخْشَرِيِّ: العِبَادَةُ وَسِيلَةٌ، وَالاسْتِعَانَةُ مَقْصِدٌ، فَقُدِّمَتِ الوَسِيلَةُ قَبْلَ الحَاجَةِ.

**قُلْتُ**: وَهَذَا الجَوَابُ ظَاهِرُ الفَسَادِ لِمَا فِيهِ مِنْ جَعْلِ الشَّيْءِ وَسِيلَةً إِلَى الإِعَانَةِ عَلَى تَحْصِيلِهِ[1]، فَيَلْزَمُ تَقدُّمُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ وَسِيلَةٌ، وَتَأَخُّرُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالإِعَانَةِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى.

**لَا يُقَالُ**: تُجْعَلُ بَعْضُ العِبَادَاتِ وَسِيلَةً إِلَى الإِعَانَةِ عَلَى بَعْضٍ؛ **لِأَنَّا نَقُولُ**: ذَلِكَ البَعْضُ الَّذِي جُعِلَ وَسِيلَةً لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِإِعَانَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَفِي هَذَا الجَوَابِ أَيْضًا **دَسَّةٌ اعْتِزَالِيَّةٌ** حَيْثُ اقْتَضَى أَنَّ العَبْدَ أَوْقَعَ عِبَادَةً بِقُدْرَتِهِ يَتَوَسَّلُ بِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يُعِينَهُ فِي المُسْتَقْبَلِ بِمَنْحِ الأَلْطَافِ وَنَحْوِهَا مِمَّا يَقُولُونَ بِهِ، كَيْفَ وَالعِبَادُ وَجَمِيعُ أَفْعَالِهِمْ وَصِفَاتِهِمُ الاضْطِرَارِيَّةِ وَالاخْتِيَارِيَّةِ خَلْقٌ لِلَّهِ تَعَالَى؟! وَلَا مُخْتَرِعَ لِكَائِنٍ مِنَ الكَائِنَاتِ سِوَاهُ ﷻ، وَكَسْبُ العِبَادِ ـ الَّذِي هُوَ مُتَعَلَّقُ التَّكْلِيفِ ـ عِبَارَةٌ عَنْ تَعَلُّقِ قُدَرِهِمُ الحَادِثَةِ الَّتِي خَلَقَهَا اللَّهُ تَعَالَى لَهُمْ بِالأَفْعَالِ المَخْلُوقَةِ أَيْضًا لَهُ ﷻ، مِنْ غَيْرِ تَأْثِيرٍ لِقُدَرِهِمْ فِيهَا، لَا مُبَاشَرَةً وَلَا تَوَلُّدًا.

## ۞ إِشَارَاتٌ صُوفِيَّةٌ:

لَمَّا سَمِعَ كَثِيرٌ مِنَ الفُضَلَاءِ المُوَفَّقِينَ قَوْلَهُ ﷻ: ﴿مَلِكِ يَوْمِ

---

(١) أي: جَعْلِ العبادةِ وَسِيلَةً لتَحْصِيل العِبَادة.

ٱلدِّينِ﴾ أَيْقَنُوا بِفَنَاءِ الدُّنْيَا، وَأَنَّ أَهْلَهَا لَمْ يُخْلَقُوا سُدًى، بَلْ جمِيعُ أَعْمَالِهِمْ مُحْصَاةٌ عَلَيْهِمْ، يُوقَفُونَ عَلَيْهَا فِي يَوْمٍ عَظِيمٍ بَعْدَ هَذَا اليَوْمِ، وَيُحاسَبُونَ عَلَيْهَا وَيُجَازَوْنَ عَلَيْهَا، وَيَوْمُ دِينِ كُلِّ وَاحِدٍ يَوْمُ مَوْتِهِ؛ **إِذْ مَنْ مَاتَ قَامَتْ قِيَامَتُهُ**، وَلَعَلَّ هَذَا اليَوْمَ قَدْ آنَ نُزُولُهُ، وَإِنْ تَأَخَّرَ فَهُوَ قَرِيبٌ جِدًّا، فَطَاشَتْ عُقُولُهُمْ[1] عِنْدَ هَذَا التَّأَمُّلِ، وتَضَعْضَعَتْ أَرْكَانُهُمْ، وَنَزِفَ مِنْهُمُ الدَّمُ، وَرَفَضُوا التَّعَلُّقَ بِمَا لَا حَاصِلَ لَهُ مِنَ الشَّهَوَاتِ الفَانِيَةِ، وَبَحَثُوا عَلَى مَا يَسْتَعِدُّونَ بِهِ لِهَذَا اليَوْمِ قَبْلَ نُزُولِهِ، وَتَحَيَّرُوا فِي ذَلِكَ، فَإِذَا هُمْ قَدْ قَرَعَ أَسْمَاعُهُمْ إِثْرَ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٤﴾﴾.

فَعَرَفُوا أَنَّهُ لَا نَجَاةَ مِنْ هَوْلِ ذَلِكَ اليَوْمِ، وَلَا سَعَادَةَ فِيهِ إِلَّا بِالتَّعَلُّقِ بِأَذْيَالِ المَوْلَى العَظِيمِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَالاسْتِعَانَةِ بِهِ وَطَلَبِ الهِدَايَةِ مِنْهُ جَلَّ وَعَلَا عَلَى الدَّوَامِ.

فَبَحَثُوا عَنْ مَعْرِفَةِ تَكَالِيفِهِ، وَوُجُوهِ عِبَادَتِهِ تَعَالَى الَّتِي أَوْصَلَهَا إِلَيْنَا عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ الصَّادِقِ المَصْدُوقِ، سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ ﷺ، فَوَجَدُوا فِيهَا الوَاجِبَ وَالمَنْدُوبَ وَالمُحَرَّمَ وَالمَكْرُوهَ وَالمُبَاحَ، فَنَبَذُوا المُحَرَّمَ وَالمَكْرُوهَ، إِذِ العِبَادَةُ فِي تَرْكِهِمَا لَا فِي فِعْلِهِمَا، وَكَذَا رَفَضُوا المُبَاحَ المُوصِلَ إِلَيْهِمَا؛ إِذْ لِلسَّبَبِ حُكْمُ المُسَبَّبِ، وَتَعَلَّقُوا بِالوَاجِبِ وَالمَنْدُوبِ؛ إِذْ فِيهِمَا عِبَادَةُ المَوْلَى العَظِيمِ، ثُمَّ نَظَرُوا

(١) الطَّيْشُ: ذهابُ العَقْلِ حتَّى يَجْهَل صاحِبُه ما يُحاوِل. (تاج العروس، ج٩/ص١٣٦)

المُبَاحَ المَأْمُونَ فَتَرَكُوا مِنْهُ مَا لَا يَعْنِي وَلَا يُضْطَرُّ إِلَيْهِ؛ لِعَدَمِ العِبَادَةِ فِيهِ، وَعَدَمِ تَوَقُّفِ العِبَادَةِ عَلَيْهِ، وَفِي تَعَاطِيهِ مَشْغَلَةٌ عَنْ تَعَاطِي أَسْبَابِ الفَلَاحِ وَالنَّجَاةِ فِي مَفَازَةِ العُمُرِ القَصِيرِ، وَتَمَسَّكُوا مِنْهُ بِالضَّرُورِيِّ الَّذِي يُسْتَعَانُ بِهِ عَلَى عِبَادَةِ المَوْلَى تبارك وتعالى، **نَاوِينَ بِتَعَاطِيهِ التَّقَوِّيَ عَلَى العِبَادَةِ لَا غَيْرُ.**

وَكُلُّ مَا حَصَلَ لَهُمْ مِنْ خَيْرٍ لَمْ يَرَوُا ٱلْمِنَّةَ فِيهِ إِلَّا لِلْمَوْلَى العَظِيمِ، إِذْ لَا ٱسْتِعَانَةَ إِلَّا بِهِ، وَلَا هِدَايَةَ إِلَّا مِنْهُ جل وعلا، فَصَبَرُوا عَلَى هَذَا الأَمْرِ الشَّرِيفِ قَلِيلًا فِي هَذِهِ اللَّحْظَةِ اليَسِيرَةِ مِنَ العُمُرِ، وَفَازُوا كَثِيرًا، وَسَعِدُوا إِثْرَ المَوْتِ سَعَادَةً لَا مُنْتَهَى لَهَا، وَٱللَّهُ سُبْحَانَهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ بِفَضْلِهِ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٥ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ۝٦ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة: ٥-٧].

هَذَا بَيَانٌ لِمَا أُجْمِلَ فِي الاسْتِعَانَةِ عَلَى طَرِيقِ الاسْتِئْنَافِ البَيَانِيِّ، كَأَنَّهُ قِيلَ مِنْ جِهَةِ المَوْلَى الكَرِيمِ تبارك وتعالى بَعْدَ قَوْلِهِ جل وعلا: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٤﴾ كَيْفَ أُعِينُكُمْ؟ فَقَالُوا: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٥﴾، وَلِهَذَا فُصِلَتْ هَذِهِ الجُمْلَةُ عَمَّا قَبْلَهَا لِمَا بَيْنَهُمَا مِنْ كَمَالِ الاتِّصَالِ؛ لِتَنْزِيلِ سَبَبِ السُّؤَالِ[1] مَنْزِلَةَ السُّؤَالِ المُسَبَّبِ.

---

(١) وهو: كَيْفَ أُعِينُكُمْ؟

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فَصْلُهَا عَنْهُ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنْ كَمَالِ الانْقِطَاعِ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهُمَا خَبَرٌ لَفْظًا وَمَعْنًى، وَهَذِهِ إِنْشَاءٌ لَفْظًا وَمَعْنًى.

وَاعْلَمْ أَنَّ طُرُقَ الأَعْمالِ الَّتِي يَسْلُكُهَا المُكَلَّفُونَ فِي حَيَاتِهِمْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

[١] ـ قِسْمٌ لَا يُوصِلُ أَبَدًا إِلَى المَقْصُودِ الَّذِي هُوَ الأَمْنُ مِنْ غَضَبِ المَوْلَى تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَالفَوْزُ بِشَرِيفِ رِضْوَانِهِ جَلَّ وَعَلَا، بَلْ صَاحِبُ هَذَا الطَّرِيقِ لَا يَزَالُ مُعَذَّبًا مَغْضُوبًا عَلَيْهِ أَبَدَ الآبَادِ، وَهَذَا الطَّرِيقُ هُوَ طَرِيقُ الكُفْرِ، وَالعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى.

[١] ـ وَقِسْمٌ يُوصِلُ إِلَى المَقْصُودِ السَّابِقِ، لَكِنْ بَعْد طُولِ هُمُومٍ وَمِحْنٍ، وَطُولِ مَوْقِفٍ وَحِسَابٍ، وَرُبَّمَا أُنفِذَ الوَعِيدُ فِي بَعْضِهِمْ بِالتَّعْذِيبِ فِي النَّارِ، وَهَذَا الطَّرِيقُ هُوَ طَرِيقُ العُصَاةِ وَأَهْلِ الكَبَائِرِ المُتَشَاغِلِينَ مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ بِمَا لَا تَدْعُو إِلَيْهِ الضَّرُورَةُ مِنْ شَهَوَاتِ الدُّنْيَا، وَقَدْ وَرَدَ حَبْسُ أَهْلِ الغِنَى وَالتَّنَعُّم بِالطَّيِّبَاتِ الدُّنْيَوِيَّةِ عَنِ الجَنَّةِ لِلْحِسَابِ نِصْفَ يَوْمٍ وَهُوَ خَمْسُمِئَةِ سَنَةٍ[(١)].

[١] ـ القِسْمُ الثَّالِثُ: المُوصِلُ قَرِيبًا إِلَى ذَلِكَ المَقْصُودِ، وَلَيْسَ بَيْنَ أَصْحَابِهِ وَالتَّنَعُّمِ فِي الجِنَانِ وَالسَّرحِ فِيهَا حَيْثُ شَاءُوا، وَالإِيوَاءِ إِلَى قَنَادِيلِ مِنْ ذَهَبٍ مُعَلَّقَةٍ تَحْتَ العَرْشِ العَظِيمِ، يُرَافِقُونَ هُنَالِك

---

(١) يشير إلى قول النَّبِيِّ ﷺ: «**يَدْخُلُ فُقَرَاءُ المُؤْمِنِينَ الجَنَّةَ قَبْلَ الأَغْنِيَاءِ بِنِصْفِ يَوْمٍ، خَمْسِمِائَةِ عَامٍ**». (أحمد: ٩٨٢٣ ـ وابن ماجه: ٤١٢٢ ـ والترمذي: ٢٣٥٤ وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ.

المَلَأَ الأَعْلَى، وَيُشَاهِدُونَ مَا فِي ذَلِكَ المَحَلِّ الأَعَزِّ الأَرْفَعِ الأَسْنَى مِنْ مَعَالِي الأُمُورِ الَّتِي تَحْصُرُهَا العُقُولُ، إِلَّا هَذِهِ اللَّحْظَةَ اليَسِيرَةَ مِنَ العُمُرِ، بَلْ يَجْعَلُ المَوْلَى ـ سُبْحَانَهُ ـ لَهُمْ فِي حَيَاتِهِمُ الدُّنْيَوِيَّةِ مِنْ لَذَّاتِ مُنَاجَاتِهِ، وَالاطِّلَاعِ عَلَى أَسْرَارِ مَلَكُوتِهِ مَا تَتَلَاشَى كُلُّ لَذَّةٍ نَفْسِيَّةٍ وَشَهْوَةٍ دُنْيَوِيَّةٍ فِي جَنْبِ أَدْنَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ[1].

وَهَذَا الطَّرِيقُ هُوَ **طَرِيقُ أَهْلِ الهِمَمِ العَالِيَةِ**، الَّذِينَ تَجَافَوْا عَنْ دَارِ الغُرُورِ، وَأَنَابُوا إِلَى دَارِ الخُلُودِ، وَشَمَّرُوا عَنْ سَاقِ الاجْتِهَادِ، وَاسْتَعَدُّوا لِلْمَوْتِ قَبْلَ نُزُولِهِ، ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿١٦﴾﴾[السجدة: ١٦]، وَهُمُ ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾﴾[النساء: ٦٩].

فَالطَّرِيقُ الأَوَّلُ وَالثَّانِي لَا اسْتِقَامَةَ لَهُمَا إِلَى المَقْصُودِ، إِلَّا أَنَّ الأَوَّلَ مُسْتَدْبِرٌ لَهُ فَمِنْ ثَمَّ لَا يُوصِلُ إِلَيْهِ أَبَدًا، وَالثَّانِي غَيْرُ مُسْتَدْبِرٍ لَهُ، إِلَّا أَنَّهُ لِاعْوِجَاجِهِ وَعَدَمِ اسْتِقَامَتِهِ تَطُولُ مَعَهُ المَسَافَةُ، وَيَتَأَخَّرُ مَعَهُ

---

(١) إلى هذا المعنى أشار ابنُ عطاء الله السكندري (ت٧٠٩هـ) في حِكَمِه (٩٠) بقوله: «**كَفَى العَامِلِينَ جَزَاءً مَا هُوَ فَاتِحُهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فِي طَاعَتِهِ، وَمَا هُوَ مُورِدُهُ عَلَيْهِمْ مِنْ وُجُودِ مُؤَانَسَتِهِ**». قال ابن عباد (ت٧٩٢هـ): العامِلُون لرَبِّهم يُفْتَح لهُمْ مِن المَعارِف، ويُورَدُ على قُلوبِهم مِنْ أنْواع اللَّطائِف، ما يَتَنَسَّمُون فيه رَوْحَ الأُنْسِ، ويتنَعَّمُون به في حَضْرَة القُدْس، وهذَا مِن علامات وُجودِ الرِّضْوان الأكبَر، الَّذِي يتلاشَى دُونَه كلُّ جزاءٍ ويُسْتَحْقَر. (التنبيه في شرح الحكم العطائية، ص ٤٤٩)

الوُصُولُ عَلَى قَدْرِ مَا فِيهِ مِنَ الاعْوِجَاجِ، وَالطَّرِيقُ الثَّالِثُ مُسْتقِيمٌ لَا اعْوِجَاجَ فِيهِ، فَمِنْ ثَمَّ وَصَلَ صَاحِبُهُ إِلَى المَقْصُودِ سَرِيعًا، وَقَدْ قَالَ المُهَنْدِسُونَ: «إِنَّ الخَطَّ المُسْتَقِيمَ أَقْصَرُ الخُطُوطِ وَأَقْرَبُهَا إِلَى مَا مُدَّ جَمِيعُهَا إِلَيْهِ».

وَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا عَرَفْتَ مِنْهُ عَظِيمَ رَحْمَةِ المَوْلَى الكَرِيمِ تبارك وتعالى، وَسَعَةَ فَضْلِهِ وَجُودِهِ حَيْثُ أَرْشَدَ بِفَضْلِهِ عَبِيدَهُ، وَأَذِنَ لَهُمْ بِجُودِهِ أَنْ يَسْأَلُوا مِنْهُ الهِدَايَةَ إِلَى الصِّرَاطِ المُسْتَقِيمِ مِنَ الأَعْمَالِ، وَهُوَ الطَّرِيقُ الثَّالِثُ مِنَ الطُّرُقِ الثَّلَاثِ الَّتِي قَدَّمْنَا، وَهُوَ طَرِيقُ ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّـٰلِحِينَ﴾[النساء: ٦٩]، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: هُوَ طَرِيقُ العَارِفِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى وَبِأَحْكَامِهِ، العَامِلِينَ بِمُقْتَضَى ذَلِكَ إِلَى المَمَاتِ.

وَقَدْ طُرِدَ عَنْ هَذَا الطَّرِيقِ السَّهْلِ الأَعَزِّ الشَّرِيفِ مَنْ ضَلَّ وَغُضِبَ عَلَيْهِ:

ـ **فَالمَغْضُوبُ عَلَيْهِمْ**: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُوا هُمُ الَّذِينَ عَرَفُوا اسْتِقَامَةَ ذَلِكَ الطَّرِيقِ وَسُهُولَتَهُ وَقُرْبَهُ، ثُمَّ تَنَكَّبُوا عَنْهُ، إِمَّا كِبْرًا أَوْ حَسَدًا لِمَنْ دَعَا إِلَيْهِ، أَوْ إِيثَارًا لِلدَّعَةِ(١) أوِ الرِّيَاسَةِ أَوِ التَّمَتُّعِ بِالشَّهَوَات.

وَمِنْ هَؤُلَاءِ اليَهُودُ فَإِنَّهُمْ عَرَفُوا الحَقَّ وَتَنَكَّبُوا عَنْهُ، كَمَا قَالَ تبارك وتعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦۚ فَلَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَـٰفِرِينَ ٨٩

(١) الدَّعَةُ: الرَّاحَةُ وَالسُّكُون.

بِئۡسَمَا ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ أَن يَكۡفُرُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغۡيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦۖ فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ﴾ [البقرة: ٨٩ ـ ٩٠].

ـ **وَأَمَّا الضَّالُّونَ**: فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ بِهِمُ الجُهَّالُ بِالطَّرِيقِ المُسْتَقِيمِ، الرَّاضُونَ بِجَهْلِهِمْ بِهِ مَعَ إِمْكَانِ مَعْرِفَتِهِمْ بِهِ؛ لِوُجُودِ المُنْعَمِ عَلَيْهِمُ العَارِفِينَ بِهِ الدَّاعِينَ إِلَيْهِ الهَادِينَ لِسُلُوكِهِ.

وَمِنْ هَؤُلَاءِ النَّصَارَى، فَإِنَّ الغَالِبَ عَلَيْهِمُ الجَهْلُ، وَيَدْخُلُ فِي مَعْنَاهُمْ المُبْتَدِعَةُ وَالمُتَرَهِّبُونَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَلِهَذَا فُسِّرَ الصِّرَاطُ المُستَقِيمُ بـ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ **الاسْتِقَامَةَ لَيْسَتْ بِالتَّحْسِينِ العَقْلِيِّ، وَإِنَّمَا هِيَ بِالتَّحْسِينِ الشَّرْعِيِّ وَالاقْتِدَاءِ بِالنَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ**، وَتَرْكِ كُلِّ مَا أَحْدَثَهُ المُحْدِثُونَ الضَّالُّونَ المُضِلُّونَ، إِذِ الخَيْرُ كُلُّه فِي الاتِّبَاعِ وَتَرْكِ الابْتِدَاعِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾[التوبة: ١٠٥]،

قِيلَ مَعْنَاهُ: اعْمَلُوا فَسَتُعْرَضُ أَعْمَالُكُمْ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ وَإِجْمَاعِ المُؤْمِنِينَ الكَامِلِينَ وَالصَّحَابَةِ رَضِي اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، فَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ العَمَلِ إِلَّا مَا شَهِدَ الثَّلَاثَةُ بِحُسْنِهِ، وَإِلَّا فَهُوَ سَاقِطٌ مَرْدُودٌ عَلَى صَاحِبِهِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَنْعَمْت عَلَيْهِمْ﴾ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الهِدَايَةَ إِلَى الاسْتِقَامَةِ وَالطَّاعَةِ مَحْضُ نِعْمَةٍ وَفَضْلٍ مِنَ المَوْلَى الكَرِيمِ تبارك وتعالى، لَا مِنَّةَ فِيهَا إِلَّا لَهُ جل وعلا، وَلَا اخْتِرَاعَ فِيهَا لِغَيْرِهِ تَعَالَى، وَلَا يَسْتَحِقُّهَا

أَحَدٌ عَلَيْهِ تبارك وتعالى.

وَالمُرَادُ بِالهِدَايَةِ هُنَا: خَلْقُ القُدْرَةِ المُتَعَلِّقَةِ بِالطَّاعَةِ؛ لِاسْتِلْزَامِهَا الطَّاعَةَ بِإِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ كَانَ لَا أَثَرَ لَهَا فِيهَا الْبَتَّةَ، أَوْ خَلْقُ الطَّاعَةِ نَفْسِهَا؛ لِأَنَّ بِهَا يَكُونُ العَبْدُ مُهْتَدِيًا حَقِيقَةً.

**فَإِنْ قِيلَ**: فَمَا الحِكْمَةُ فِي ذِكْرِ الوَصْفِ بـ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ إِلَى آخِرِهِ مَعَ أَنَّهُ مَعْلُومٌ مِنْ ذِكْرِ المُنْعَمِ عَلَيْهِمْ؟

**قُلْتُ**: أجَابَ عَنْهُ الزَّمَخْشَرِيُّ بِأَنَّ الإِنْعَامَ يَشْمَلُ الكَافِرَ وَالمُؤْمِنَ، فَبَيَّنَ تَعَالَى بِهَذَا الوَصْفِ أَنَّ المُرَادَ المُسْلِمُ.

**قُلْتُ**: إِنَّمَا يَصِحُّ هَذَا الجَوَابُ إِذَا قِيلَ بِصِحَّةِ إِطْلَاقِ الإِنْعَامِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الكَافِرِ، وَفِي ذَلِكَ قَوْلَانِ مَنْشَأُهُمَا النَّظَرُ إِلَى الحَالِ أَوِ المَآلِ، وَأَيْضًا إِذَا فُسِّرَ الإِنْعَامُ بِالإِنْعَامِ العَامِّ لِعَدَمِ قَرِينَةِ تَخْصِيصٍ، أَوْ فُسِّرَ بِالإِنْعامِ بِالهِدَايَةِ إِلَى طَرِيقِ العِبَادَةِ بِقَرِينَةِ الإِقْرَارِ بِهَا المَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٤﴾﴾. هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، فَلَا يَحْسُنُ حِينَئِذٍ جَوَابُ الزَّمَخْشَرِيِّ.

وَأَجَابَ الشَّيْخُ ابْنُ عَرَفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَضِيَ عَنْهُ بِأَنَّهُ ذُكِرَ ذَلِكَ الوَصْفُ تَنْبِيهًا وَتَعْرِيضًا لِلْعَبْدِ عَلَى اسْتِحْضَارِ مَقَامَيِ الخَوْفِ وَالرَّجَاءِ؛ خَوْفَ أَنْ يَسْتَغْرِقَ فِي اسْتِحْضَارِ مَقَامِ الإِنْعَامِ فَيَذْهَلَ بِهِ عَنِ المَقَامِ الآخَرِ

**قُلْتُ**: وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ ذِكْرَ وَصْفِ: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ مِنْ بَابِ

التَّكْمِيلِ وَالاحْتِرَاسِ لِدَفْعِ مَا يُتَوَهَّمُ فِي الصِّرَاطِ المُستَقِيمِ أَنَّهُ المُسْتَقِيمُ بِتَحْسِينٍ عَقْلِيٍّ، أَوْ مِنْ بَابِ التَّعْرِيفِ بِالصِّرَاطِ المُسْتَقِيمِ لِأَنَّهُ مَجْهُولُ الحَقِيقَةِ، وَذِكْرُ ﴿ٱلْمَغْضُوبِ﴾ إِلَى آخِرِهِ مِنْ بَابِ التَّتْمِيمِ تَأْكِيدًا لِوَصْفِ الإِنْعَامِ عَلَى الأَوَّلِينَ، وَبَيَانِ أَنَّهُ بِمَحْضِ الفَضْلِ، لَا بِطَرِيقِ الاسْتِحْقَاقِ وَالوُجُوبِ العَقْلِيِّ بِدَلِيلِ وُجُودِ: المَغضُوبِ عَلَيهِمْ والضَّالِّينَ، إِذْ لَوْ كَانَ الإِنْعَامُ مِنَ المَوْلَى تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِالهِدَايَةِ إِلَى الصِّرَاطِ المُسْتَقِيمِ وَاجِبًا عَقْلًا عَلَيْهِ جَلَّ وَعَلَا لَمَا وُجِدَ مَغْضُوبٌ عَلَيْهِ وَلَا ضَالٌّ؛ إِذْ هُوَ سُبْحَانَهُ قَادِرٌ عَلَى هِدَايَةِ جَمِيعِهِمْ، فَلَوْ وَجَبَ ذَلِكَ عَقْلًا عَلَيْهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمْ يُمْكِنْ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ جَلَّ وَعَلَا سِوَى ذَلِكَ الوَاجِبِ، كَيْفَ وَقَدْ قَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٣﴾﴾ [السجدة: ١٣]، وَقَالَ جَلَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨ - ١١٩].

وَأَيْضًا فَفِي ذِكْرِ ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ إِلَى آخِرِهِ قُوَّةُ بَعْثٍ لِلْعَبْدِ عَلَى إِدَامَةِ التَّطَارُحِ بِالبُكَاءِ وَالطَّلَبِ عَلَى بَابِ فَضْلِ المَوْلَى تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْ يُنِيلَهُ الهِدَايَةَ إِلَى الصِّرَاطِ المُسْتَقِيمِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الوَصْفُ لَكَانَ رُبَّمَا يُقَصِّرُ فِي الطَّلَبِ وَالتَّطَارُحِ اتِّكَالًا مِنْهُ عَلَى رَحْمتِهِ تَعَالَى لِتوَهُّمِهِ أَنَّهُ لَا يَقَعُ مِنَ المَوْلَى العظِيمِ جَلَّ وَعَلَا إِلَّا مَا فِيهِ صِلَاحٌ لِعَبِيدِهِ، أَوْ إِلَّا مَا فِيهِ أَصْلَحُ، وَهُوَ غَافِلٌ عَمَّا وَقَعَ بِغَيْرِهِ مِنَ الغَضَبِ

وَالإِضْلَالِ، مَعَ اسْتِوَاءِ الكُلِّ فِي الرِّقِّ وَشِدَّةِ الفَاقَةِ إِلَيْهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَغَضَبُ اللَّهِ تَعَالَى إِمَّا رَاجِعٌ لِإِرَادَتِهِ تَعَالَى مِنَ العَبْدِ المَعْصِيَةَ أَوِ الكُفْرَ، فَيَكُونُ صِفَةَ ذَاتٍ قَدِيمَةً، أَوْ رَاجِعٌ لِخَلْقِهِ سُبْحَانَهُ الكُفْرَ أَوِ المَعْصِيَةَ، فَيَكُونُ صِفَةَ فِعْلٍ حَادِثَةً[1].

وَأَمَّا الغَضَبُ بِمَعْنَى الانْحِرَافِ وَالتَّغَيُّرِ وَالانْزِعَاجِ لِلانْتِقَامِ مِنَ المَغْضُوبِ عَلَيْهِ فَهُوَ مِنْ صِفَاتِ الحَوَادِثِ، وَيَسْتَحِيلُ عَلَى المَوْلَى العَظِيمِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

❁ **فَائِدَةٌ:**

ذِكْرُ الصِّرَاطِ المُسْتَقِيمِ وَإِبْدَالُ صِرَاطِ المُنْعَمِ عَلَيْهِمْ مِنْهُ، وَلَمْ يُقْتَصَرْ عَلَى المُبْدَلِ، مَعَ أَنَّ المَقْصُودَ التَّأْكِيدُ؛ لِمَا فِي البَدَلِ مِنَ التَّكْرِيرِ وَالإِيضَاحِ، وَلِمَا فِيهِ مِنَ التَّفْسِيرِ بَعْدَ الإِبْهَامِ، وَالتَّفْصِيلِ بَعْدَ الإِجْمَالِ، وَيَتَمَيَّزُ عَنِ التَّأْكِيدِ وَعَطْفِ البَيَانِ بِأَنَّهُ المَقْصُودُ، دُونَهُمَا.

وَفِي ذِكْرِ الصِّرَاطِ المُسْتَقِيمِ إِشَارَةٌ أَيْضًا إِلَى قُرْبِ الوُصُولِ بِهِ إِلَى المَقْصُودِ، فَيَتَقَوَّى بِذِكْرِهِ البَاعِثُ عَلَى سُلُوكِهِ.

وَإِنَّمَا عُبِّرَ هُنَا بِالصِّرَاطِ دُونَ الطَّرِيقِ لِأَنَّهُ أَفْصَحُ فِي هَذَا

---

(١) وهذَا نَحْوُ قَوْلِ **مُحْيِي السُّنَّةِ الإمامُ الحُسَيْن بْنُ مَسْعُود البغَوِيُّ** (ت٥١٦هـ): الرَّحْمَةُ: إرادَةُ اللَّهِ تَعالى الخَيْرَ لأَهْلِه. وقيل: هي تَرْكُ عُقوبَةِ مَن يَسْتَحِقُّها، وإسْدَاءُ الخَيْرِ إلى مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ. فَهِيَ عَلى الأَوَّلِ صِفَةُ ذَاتٍ، وعلى الثاني صِفَةُ فِعْلٍ. (معالم التنزيل، ج١/ص٥١)

المَوْضِعِ، وَأَيْضًا فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ أَخَصُّ مِنَ الطَّرِيقِ، أَيْ: هُوَ الطَّرِيقُ المُوصِلَةُ لِلْأَمْرِ المُلَائِمِ، وَهُوَ طَرِيقُ الخَيْرِ؛ لِأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ السَّرَطِ وَهُوَ الابْتِلَاعُ بِسُرْعَةٍ[1]، وَالإِنْسَانُ لَا يَبْتَلِعُ بِنَشَاطٍ وَسُرْعَةٍ إِلَّا مَا هُوَ مَحْبُوبٌ مُلَائِمٌ لَهُ.

وَفِيهِ أَيْضًا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مَنْ هُدِيَ فِي الدُّنْيَا لِرُكُوبِ مَتْنِ هَذَا الصِّرَاطِ المَنْصُوبِ عَلَى جَهَنَّمَ عَاهَاتِ النُّفُوسِ وَأَوْدِيَةِ أَهْوَائِهَا، وَاسْتَقَامَ عَلَيْهِ إِلَى المَمَاتِ، كُلُّ ذَلِكَ أَمَارَةٌ عَلَى اسْتِقَامَتِهِ بِفَضْلِ المَوْلَى الكَرِيمِ ﷻ عَلَى صِرَاطِ الآخِرَةِ المَنْصُوبِ عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ وَسَلَامَتِهِ مِنْ أَهْوَالِهِ[2].

**فَإِنْ قُلْتَ:** مَا حِكْمَةُ إِسْنَادِ النِّعْمَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي الآيَةِ دُونَ الغَضَبِ؟.

---

(١) قال الجوهريُّ (ت٣٩٣هـ): سَرِطْتُ الشَّيْءَ بِالكَسْرِ أَسْرُطُهُ سَرَطًا: بَلِعْتُهُ. (الصحاح، ج٣/ص١١٣٠) وقال الأزهري (ت٣٧٠هـ): وقولُ اللَّهِ جلَّ وعزَّ: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[الفاتحة: ٥] كُتِبَتْ بالصاد والأصل بالسين، ومعناه: ثبّتنا على المنهاج الواضح. (تهذيب اللغة، ج١٢/ص٢٣٢) قال الزبيديُّ (ت١٢٠٥هـ): وإِنَّما سُمِّي بِهِ لأَنَّ الذَّاهِبَ فِيهِ يَغيبُ غَيْبَةَ الطَّعامِ المُسْتَرَط. وقِيل: لأَنَّه كانَ يَسْتَرِطُ المارَّةَ لكثْرَة سُلُوكِهم لَاحِبَهُ. فعَلى الأَوَّل كأَنَّه يبتَلِعُ السَّالِكَ فِيهِ، وعَلى الثَّاني يَبْتَلِعُه السَّالِكُ، فتأَمَّلْ. (تاج العروس، ج١٩/ص٣٤٥)

(٢) وفي هذا المعنى ما نقله الشيخ زروق (ت٨٩٩هـ) عن القاضي الباقلاني (ت٤٠٣هـ) أنه قال: «هُمَا صِرَاطَانِ: صِرَاطٌ فِي الدُّنْيَا مَعْنَوِيٌّ، وَصِرَاطٌ فِي الآخِرَةِ حِسِّيٌّ، فَمَنْ مَشَى فِي الدُّنْيَا عَلَى المَعْنَوِيِّ مَشَى فِي الآخِرَةِ عَلَى الحِسِّي». (شرح الرسالة القيروانية، ج١/ص٦٢)

قُلْتُ: فِيهِ أَوْجُهٌ.

ـ **الأَوَّلُ**: حُسْنُ التَّأَدُّبِ مَعَ المَوْلى العَظِيمِ تبارك وتعالى، وَنِسْبَةُ مَا هُوَ حَسَنٌ إِلَيْهِ وَهُوَ الإِنْعَامُ، وَعَدَمُ نِسْبَةِ مَا هُوَ شَرٌّ إِلَيْهِ وَهُوَ الغَضَبُ وَالانْتِقَامُ، مَعَ القَطْعِ بِأَنَّهُ جَلَّ وَعَلا هُوَ المُنْفَرِدُ بِاخْتِرَاعِ جَمِيعِ الكَائِنَاتِ بِلَا وَاسِطَةٍ، وَإِنَّمَا هُوَ أَدَبٌ لَفْظِيٌّ، وَمِنْهُ: ﴿وَإِنَّآ إِذَآ أَذَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِنَّا رَحۡمَةٗ فَرِحَ بِهَاۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ﴾[الشورى: ٤٨]، وَمِنْهُ أَيْضًا: ﴿وَأَنَّا لَا نَدۡرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ أَرَادَ بِهِمۡ رَبُّهُمۡ رَشَدٗا ١٠﴾[الجن: ١٠]، وَهُوَ كَثِيرٌ.

ـ **الثَّانِي**: إِنَّمَا قَالَ: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ﴾ بِالبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ لِيَدْخُلَ: غَضَبُهُ تَعَالَى، وَغَضَبُ المَلَائِكَةِ وَالأَنْبِيَاءِ وَالمُؤْمِنِينَ، فَهُوَ أَعَمُّ.

ـ **الثَّالِثُ**: إِنَّمَا لَمْ يَقُلْ: «صِرَاطَ المُنْعَمِ عَلَيْهِمْ» لِأَنَّ إِبْرَازَ ضَمِيرِ فَاعِلِ النِّعْمَةِ ذِكْرٌ لِلْمَوْلَى العَظِيمِ تبارك وتعالى وَشُكْرٌ لَهُ بِاللِّسَانِ وَالقَلْبِ[1]، فَيَكُونُ دُعَاءً مَقْرُونًا بِالشُّكْرِ وَالذِّكْرِ.

ـ **الرَّابِعُ**: التَّوَسُّلُ إِلَى المَوْلَى الكَرِيمِ بِمَا بَذَلَ مِنْ نِعْمَةِ الهِدَايَةِ لِكَثِيرٍ مِنَ السُّعَدَاءِ، فَكَأَنَّ السَّائِلَ يَقُولُ: «أَنْعَمْتَ عَلَيْنَا يَا مَوْلَانَا ـ

---

(١) وأجابَ به الإمامُ السُّهَيليُّ (ت٥٨١هـ) فقال: لم يَقُل: «المُنْعَمِ عَلَيْهِم» لأنّ ذِكْرَ نعمةِ المُنْعِم والثناءَ بها عليه وذكرَ النِّعَم شكرٌ، وإبرازُ ضمير الفاعل العائدِ على الله سبحانه من قوله: ﴿أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ ذِكْرٌ لِلَّهِ تعالى باللسانِ والقلبِ، ولو قال: «المُنْعَمِ عَلَيْهِم» لخَلا هذا اللفظُ من هذه الفوائدِ المقرونة بالدعاءِ وهي الشكرُ والذِّكْر. (نتائج الفكر، ص٢٤)

تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ ـ بِنِعْمَةِ الهِدَايَةِ إِلَى الصِّرَاطِ المُسْتَقِيمِ، كَمَا أَنْعَمْتَ بِهَا عَلَى كَثِيرٍ مِنْ عِبَادِكَ، مِنْ غَيْرِ مُوجِبٍ مِنْهُمْ وَلَا اسْتِحْقَاقٍ، فَقَدْ فَتَحْتَ ـ يَا نِعْمَ المَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرِ ـ بَابَ بَذْلِهَا بِمَحْضِ الفَضْلِ، فَطَمِعَ فِي نَيْلِهَا مِنْكَ كُلُّ سَائِلٍ وَفَقِيرٍ.

ـ **الخَامِسُ**: أَنَّهُ تَفَنُّنٌ فِي العِبَارَةِ، فَأُجْرِيَ الأَوَّلُ عَلَى الأَصْلِ وَهُوَ البِنَاءُ لِلْفَاعِلِ، وَخُولِفَ فِي الثَّانِي تَطْرِيَةً لِنَشَاطِ السَّامِعِ.

وَتَقْدِيمُ ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ عَلَى ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ لِرَعْيِ الفَوَاصِلِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ التَّرَقِّي فِي السُّؤَالِ، فَسَأَلُوا أَوَّلًا أَنْ لَا يَجْعَلَهُمُ المَوْلَى الكَرِيمُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مِنَ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَهُمُ الَّذِينَ تَنَكَّبُوا عَنِ الطَّرِيقِ المُسْتقِيمِ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِمْ بِهِ وَبِمَحَاسِنِهِ وَعَظِيمِ فَائِدَتِهِ دُنْيَا وَأُخْرَى، كَأَحْبَارِ اليَهُودِ وَعُلَمَاءِ السُّوءِ، وَلَا مِنَ الضَّالِّينَ وَهُمُ الَّذِينَ تَنَكَّبُوا عَنْهُ لِجَهْلِهِمْ بِهِ، كَالنَّصَارَى وَجَهَلَةِ العَوَامِّ، إِلَّا أَنَّ الجَاهِلَ أَخَفُّ إِذْ قَدْ يُعْذَرُ فِي بَعْضِ الأَحْكَامِ، بِخِلَافِ العَالِمِ، وَلِأَنَّ مَنْ لَمْ يَحِدْ عَنِ الصِّرَاطِ المُسْتَقِيمِ إِلَّا بِجَهْلِهِ بِهِ يُرْجَى لَهُ ثَبَاتٌ عَلَيْهِ إِذَا هُدِيَ لِمَعْرِفَتِهِ، بِخِلَافِ مَنْ حَادَ عَنْهُ مَعَ العِلْمِ بِهِ.

فَمَعْنَى: ﴿إِهْدِنَا ٱلصِّرَاطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ عَلَى هَذَا: عَرِّفْنَا يَا مَوْلَانَا بِفَضْلِكَ الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ فَإِنَّا جَاهِلُونَ، وَاسْلُكْ بِنَا فِيهِ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ، وَثَبِّتْنَا فِيهِ بَعْدَ سُلُوكِهِ إِلَى المَمَاتِ فَإِنَّا عَاجِزُونَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، وَيا مَنْ إِلَى بَابِ فَضْلِهِ الأَعَزِّ يَفِرُّ الخَائِفُونَ وَالْفُقَرَاءُ وَالرَّاغِبُونَ.

وَاسْتِعْمَالُ الصِّرَاطِ فِي دِينِ الحَقِّ الكامِلِ الَّذِي جَاءَ بِهِ سَيِّدُنَا وَنَبِيُّنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٌ ﷺ ـ وَهُوَ امْتِثَالُ المَأْمُورَاتِ وَاجْتِنَابُ المَنْهِيَّاتِ بِنِيَّةِ التَّقَرُّبِ إِلَى المَوْلَى العَظِيمِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ـ اسْتِعَارَةٌ تَحْقِيقِيَّةٌ مِن اسْتِعَارَةِ مَحْسُوسٍ لِمَعْقُولٍ(١)، وَالجَامِعُ الوُصُولُ بِكُلٍّ مِنْهُمَا لِغَرَضٍ مَطْلُوبٍ، وَذِكْرُ المُسْتَقِيمِ بَعْدَ ذِكْرِ الصِّرَاطِ تَرْشِيحٌ لِلاسْتِعَارَةِ لِأَنَّهُ هُنَا يُلَائِمُ المُسْتَعَارَ مِنْهُ.

وَحِكْمَةُ العُدُولِ عَنْ يَاءِ المُتَكَلِّمِ إِلَى نُونِ العَظَمَةِ وَالمُشَارَكَةِ فِي ﴿اهْدِنَا﴾ مَأْخُوذَةٌ مِمَّا سَبَقَ مِنَ الجَوَابِ عَنِ العُدُولِ مِنْ أَعْبُدُ إِلَى ﴿نَعْبُدُ﴾، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ إِيجَازُ الحَذْفِ، أَيْ: أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ بِالهِدَايَةِ إِلَى الصِّرَاطِ المُسْتَقِيم، وَحُذِفَ لِدَلَالَةِ ﴿اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ﴾ عَلَيْهِ، أَوْ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الهِدَايَةَ هِيَ النِّعْمَةُ لَا غَيْرُهَا، فَلَا يُحْتَاجُ إِلَى تَقْيِيدِ الإِنْعَامِ بِهَا لِدَعْوَى عَدَمِ المُشَارَكَةِ

---

(١) قال الشيخ العلامة أحمد الولالي (ت١١٢٨هـ): الصِّراطُ المُسْتقيمُ في الأصل هو الطَّريقُ الذي لا اعْوِجاجَ به حتى يُوصِلَ إلى المَطلُوب، واسْتُعِير لمَعْنًى مُتحقَقٍّ عَقْلًا وهو القواعِدُ المَدْلُولَة بالوَحْيِ ليُؤْخَذَ بمُقتَضاها اعتقاداً وعمَلًا، ولا شكَّ أن تلك القواعِدَ أمْرٌ معنوِيٌّ وهو المُسَمَّى بالدِّين الحقِّ، ولهذا فُسِّرَ «الصراط المستقيم» بالدِّينِ الحَقِّ، ووجْهُ الشَّبَه: التّوصُّلُ إلى المَطْلُوب بكل منهما. (مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ج٢/ص٢٣٤)

عَلَى طَرِيقِ المُبَالَغَةِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الحَذْفُ لِلتَّوْسِعَةِ لِتَذْهَبَ النَّفْسُ كُلَّ مَذْهَبٍ مُمْكِنٍ، إِذْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ بِالهِدَايَةِ عَلَى مَا سَبَقَ، أَوْ ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ بِالنَّجَاةِ مِنَ النَّارِ، أَوْ ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ بِالنَّجَاةِ مِنْ طُولِ الحِسَابِ، أَوْ ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ بِدُخُولِ الجَنَّةِ، أَوْ ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ بِالرِّضَى وَالرِّضْوَانِ عَلَيْهِمْ، أَوْ ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ بِالرُّؤْيَةِ الَّتِي هِيَ أَعْلَى مَرَاتِبِ الإِحْسَانِ، وَيَحْتَمِلُ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ كَثِيرٌ.

وَالجَمْعُ بَيْنَ الهِدَايَةِ وَالصِّرَاطِ المُسْتَقِيمِ وَالمُنْعَمِ عَلَيْهِمْ مِنْ مُرَاعَاةِ النَّظِيرِ، وَكَذَا الجَمْعُ بَيْنَ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَالضَّالِّينَ وَذِكْرُهُمَا بَعْدَ ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ طِبَاقٌ.

❁ **فَائِدَةٌ:**

قَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ أَبُو القَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السُّهَيْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَضِيَ عَنْهُ فِي كِتَابِ «الإِعْلَامِ بِمَا انْبَهَمَ فِي القُرْآنِ مِنْ أَسْمَاءِ الأَعْلَامِ»: «قَوْلُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ هُمُ الَّذِينَ ذَكَرَهُمْ فِي سُورَةِ النِّسَاءِ حَيْثُ قَالَ: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا ٦٩﴾[النساء: ٦٩]، وَانْظُرْ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا﴾[النساء: ٦٩] وَاجْمَعْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿صِرَٰطَ

﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ تَجِدْهُ شَرْحًا؛ لِأَنَّ الصِّرَاطَ الطَّرِيقُ، وَمِنْ شَأْنِ سُلَّاكِ الطَّرِيقِ الحَاجَةُ إِلَى الرَّفِيقِ، فَلِذَلِكَ قَالَ: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]، وَلِذَلِكَ قَالَ ﷺ: «**اللَّهُمَّ الرَّفِيقَ الأَعْلَى**»(١)، وَانْظُرْ إِلَى قَوْلِهِ ﷺ: «**خَيْرُ الرُّفَقَاءِ أَرْبَعَةٌ**»(٢) تَجِدْهُ يَنْظُرُ إِلَى قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [النساء: ٦٩]، فَذَكَرَ أَرْبَعَةً.

قَالَ: وَمِنْ ذَلِكَ ﴿غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ﴾ هُمُ اليَهُودُ وَالنَّصَارَى جَاءَ ذَلِكَ مُفَسَّرًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ عَدِيِّ ابْنِ حَاتِمٍ رضي الله عنه وَقِصَّةِ إِسْلَامِهِ، وَيَشْهَدُ لِهَذَا التَّفْسِيرِ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ في اليهود: ﴿وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٦١]، وَقَالَ فِي النَّصَارَى: ﴿قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرًا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ۝٧٧﴾ [المائدة: ٧٧].

وَسُمِّيَتِ اليَهُودُ لِيَهُوذَا بْنِ يَعْقُوبَ، ثُمَّ عَرَّبَتْهُ العَرَبُ بِالدَّالِ، وَسُمِّيَتِ النَّصَارَى بِنَصَارَةَ: قَرْيَةٍ بِـ«الشَّامِ»، كَانَ أَصْلُ دِينِهِمْ مِنْهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ(٣).



---

(١) البخاري (٤٤٦٣)

(٢) أبو داود (٢٦١١) والترمذي (١٥٥٥)

(٣) التعريف والأعلام (ص١٧ ـ ١٨)


دار الإمام ابن عرفة
تونس